Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
ISSN: 3106-1702
Volume 2, Issue 3, 2026 Pages: 709-732
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

The most important criteria for Assuming Public Office in Egypt during the era of ancient Egyptian Civilization (An analytical and Descriptive Study in the Philosophy and history of Constitutional law)

Maged hashem kelany *
Affiliation, Department, Institute, City, State, Country
Private Law – Department of Philosophy and History of Law, Arab Republic of Egypt

أهم معايير تولي المناصب العامة في مصر خلال عصر الحضارة المصرية القديمة (دراسة تحليلية وصفية في فلسفة القانون الدستوري وتاريخه)

د. ماجد هاشم كيلاني*
القانون الخاص – شعبة فلسفة القانون وتاريخه، جمهورية مصر العربية

*Corresponding author: magedhashemkelan4law@gmail.com

Received: June 14, 2026	Accepted: August 25, 2026	Published: September 03, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This research examines the main conditions for holding public positions in Egypt during the era of ancient Egyptian civilization through an analytical and conceptual study within the philosophy and history of constitutional law. The study aims to reveal the intellectual and legal foundations that regulated the selection of public officials in one of the oldest political and administrative civilizations in human history. Ancient Egypt developed a highly organized administrative system based on hierarchy, specialization, and institutional organization, where assuming public offices was not merely based on authority or social status, but was connected to a set of standards reflecting the ancient Egyptian concept of state, power, and public service.
The research analyzes the concept of public administration in ancient Egyptian legal and political thought and explores its relationship with principles that resemble modern constitutional concepts, such as competence, merit, responsibility, and commitment to public order. It also studies the influence of religious, ethical, and social values on determining the eligibility of individuals to assume public responsibilities, especially through the concept of"Ma'at,which represented justice, balance, truth, and social order.
The study discusses the major requirements associated with holding public positions, including loyalty, competence, reputation, education, religion, nationality, age, and gender. It provides a historical and legal analysis of these conditions and their role in establishing the administrative structure of the ancient Egyptian state. Furthermore, the research highlights the contribution of ancient Egyptian civilization to the development of constitutional thought concerning public office requirements, demonstrating that principles of administrative organization and legal regulation have deep historical roots extending beyond modern constitutional systems.

Keywords: Ancient Egyptian Civilization, Public Offices, Constitutional Law Philosophy, Legal History, Administrative System, Political Organization.

الملخص
يتناول هذا البحث موضوع أهم معايير تولي المناصب العامة في مصر خلال عصر الحضارة المصرية القديمة من خلال دراسة تحليلية تصورية في فلسفة القانون الدستوري وتاريخه، وذلك بهدف الكشف عن الأسس الفكرية والقانونية التي حكمت

اختيار شاغلي المناصب العامة في واحدة من أقدم التجارب الحضارية والسياسية في التاريخ، فقد عرفت الحضارة المصرية القديمة نظامًا إداريًا متقدمًا قائمًا على التدرج الإداري وتقسيم الاختصاصات، حيث لم يكن تولي المناصب العامة قائمًا على السلطة المجردة أو المكانة الاجتماعية فقط، بل ارتبط بمجموعة من الضوابط والمعايير التي تعكس تصور المصري القديم لفكرة الدولة، والسلطة، وتولي المناصب العامة.
وتسعى الدراسة إلى تحليل مفهوم نظام الإدارة العامة في الفكر السياسي والقانوني المصري القديم، وبيان مدى ارتباط معايير تولي المناصب بمبادئ قريبة من المفاهيم الدستورية الحديثة مثل: الجدارة، والكفاءة، والالتزام بالنظام العام، والولاء للدولة، كما تبحث في دور القيم الدينية والاجتماعية والأخلاقية في تحديد أهليات الأفراد لتولي المسؤوليات العامة، باعتبار أن السلطة في مصر القديمة كانت تقوم على التوازن بين الإرادة الملكية ومبدأ "ماعت" الذي يمثل العدالة والنظام والاستقامة.
وتناقش الدراسة أهم المعايير التي ارتبطت بتولي المناصب العامة، ومنها: الولاء، والكفاءة، والسمعة، والتعليم، والدين، والجنسية، والسن، والجنس، مع تحليل أبعادها القانونية والتاريخية ومدى تأثيرها في بناء الجهاز الإداري للدولة المصرية القديمة، كما تهدف إلى إبراز الإسهام الحضاري للنظام المصري القديم في تطور الفكر الدستوري المتعلق بمعايير تولي المناصب العامة، وإظهار أن التنظيم الإداري والسياسي لم يكن وليد العصور الحديثة فقط، بل امتد إلى جذور تاريخية عميقة أسهمت في تشكيل مفهوم الدولة والقانون.

الكلمات المفتاحية: الحضارة المصرية القديمة، المناصب العامة، فلسفة القانون الدستوري، تاريخ النظم القانونية.

المقدمة

تمثل الحضارة المصرية القديمة إحدى أقدم التجارب الإنسانية التي عرفت مفهوم الدولة المنظمة القائمة على السلطة المركزية والإدارة المتخصصة وتقسيم المسؤوليات العامة، فقد استطاع المصري القديم أن يؤسس نظامًا سياسيًا وإداريًا متكاملًا حافظ على استقرار الدولة المصرية عبر آلاف السنين، وكان تنظيم المناصب العامة أحد أهم مظاهر هذا البناء الحضاري، حيث ارتبطت المناصب العامة بمسؤوليات محددة تهدف إلى تحقيق النظام وحماية مصالح المجتمع والدولة.

ولم يكن تولي المناصب العامة في مصر القديمة قائمًا على الرغبة الشخصية أو النفوذ الاجتماعي وحده؛ بل خضع لمجموعة من المعايير التي تعكس فلسفة الدولة المصرية القديمة في اختيار القائمين على إدارة شؤونها. فقد ارتبط المنصب العام بفكرة الخدمة والمسؤولية والالتزام بالنظام الأخلاقي والقانوني الذي كان يقوم عليه المجتمع، خاصة مبدأ "ماعت" الذي مثل أساس العدالة والتوازن والاستقامة في الفكر المصري القديم.

ويكشف تحليل نظام تولي المناصب العامة عن وجود رؤية متقدمة لمفهوم الأهلية الإدارية، حيث كان الاختيار يرتبط بمدى قدرة الشخص على أداء مهامه، ومعرفته بالعلوم والكتابة والإدارة، إضافة إلى تمتعه بصفات أخلاقية وشخصية تؤهله لتحمل المسؤولية، كما لعبت المؤسسة الدينية دورًا مهمًا في تشكيل معايير اختيار بعض أصحاب المناصب نظرًا للترابط الوثيق بين السلطة السياسية والمعتقدات الدينية في الحضارة المصرية القديمة.

ومن منظور فلسفة القانون الدستوري وتاريخه، فإن دراسة هذه المعايير تكشف عن جذور تاريخية لمبادئ حديثة تتعلق بتنظيم السلطة العامة وتحديد معايير الوصول إلى المناصب رغم اختلاف الإطار الحضاري والسياسي بين الدولة القديمة والدولة الحديثة، فالقواعد التي حكمت اختيار المسؤولين في مصر القديمة تعكس محاولة مبكرة لإيجاد توازن بين سلطة الحاكم ومتطلبات الإدارة الرشيدة، وقد تعددت معايير تولي المناصب العامة في ظل الحضارة المصرية القديمة, ومن أهم هذه المعايير ما يلي :

المبحث الأول: معيار الولاء السياسي.

المبحث الثاني: معيار الكفاءة الإدارية.

المبحث الثالث: معيار حسن السمعة .

المبحث الرابع : معيار التأهيل العلمي .

المبحث الخامس : معيار الانتماء الديني .

المبحث السادس : معيار الانتماء إلى الدولة المصرية القديمة .

المبحث السابع : معيار بلوغ السن المناسب لتولي المنصب العام .

المبحث الثامن : معيار النوع الاجتماعي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الكشف عن طبيعة المعايير التي حكمت تولي المناصب العامة في مصر خلال عصر الحضارة المصرية القديمة، ومدى ارتباط هذه المعايير بالتصورات القانونية والدستورية التي عرفتها الدولة المصرية القديمة، وعلى الرغم من أن مفهوم القانون الدستوري بصورته الحديثة لم يكن قائمًا في ذلك العصر، فإن التنظيم السياسي والإداري المصري القديم تضمن قواعد ومعايير تحكم اختيار القائمين على المناصب العامة، مما يثير التساؤل حول مدى وجود فلسفة قانونية سابقة لبعض المبادئ الدستورية المعاصرة المتعلقة بمعايير تولي المناصب العامة، كما تتمثل المشكلة في بيان الأساس الفكري والاجتماعي والديني لهذه المعايير ، ومدى تأثيرها في تحقيق استقرار الدولة وكفاءة جهازها الإداري.

أهم فرضيات البحث

ينطلق البحث من مجموعة من الفرضيات تتمثل في أن الحضارة المصرية القديمة عرفت نظامًا متقدمًا لشغل المناصب العامة قائمًا على معايير محددة، وأن اختيار شاغلي المناصب العامة لم يكن إجراءً عشوائيًا ، وإنما ارتبط بمجموعة مبادئ تتعلق بالكفاءة والولاء والاستقامة.

كما يفترض البحث أن بعض معايير تولي المناصب العامة في مصر القديمة تمثل جذورًا تاريخية لمبادئ دستورية حديثة، وبخاصة فيما يتعلق بفكرة الجدارة لشغل المناصب العامة، ويفترض كذلك أن العامل الديني والأخلاقي كان له دورًا أساسيًا في تحديد صلاحية الفرد لتحمل مسؤوليات الدولة من خلال الارتباط بمبادئ العدالة والنظام الذي جسده مفهوم "ماعت."

تساؤلات البحث

يثير البحث عددًا من التساؤلات حول طبيعة النظام الإداري والسياسي في مملكة مصر القديمة، ومدى وجود قواعد منظمة لتولي المناصب العامة في هذه المملكة.

ومن أهم هذه التساؤلات:

- ما الأسس التي اعتمدت عليها الدولة المصرية القديمة في اختيار شاغلي المناصب العامة فيها؟ .
- ما مدى تأثير الولاء والكفاءة والتعليم والسمعة في تولي المناصب العامة؟
- كيف انعكس الدين والجنسية والسن والجنس على أهلية الأفراد لشغل المناصب العامة؟ .
- هل يمكن اعتبار هذه المعايير امتدادًا تاريخيًا لبعض المبادئ التي يقوم عليها القانون الدستوري الحديث؟

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول جانبًا مهمًا من تاريخ الفكر القانوني والسياسي في الحضارة المصرية القديمة، وذلك من خلال دراسة تنظيم المناصب العامة ومعايير توليها باعتبارها أحد مظاهر تطور فكرة الدولة والمؤسسات.

كما تكمن أهمية الدراسة في إبراز أن التجربة المصرية القديمة لم تقتصر على الإنجازات الحضارية والعمرانية، وإنما امتدت إلى بناء نظام إداري وقانوني ساعد على استمرار الدولة لآلاف السنين، وتساهم الدراسة في توضيح الجذور التاريخية لبعض المبادئ المرتبطة بالإدارة العامة في الفكر الدستوري مثل الجدارة، والمسؤولية، والالتزام بالقواعد المنظمة لشغل المناصب.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

- تحليل معايير تولي المناصب العامة في مصر خلال عصر الحضارة المصرية القديمة.
- الكشف عن دور القيم الدينية والاجتماعية في تحديد أهلية شاغلي المناصب العامة.
- دراسة أثر هذه المعايير في بناء جهاز الدولة وتحقيق كفاءة الإدارة
- إبراز إسهام الحضارة المصرية القديمة في تطور الفكر القانوني المتعلق بتنظيم الإدارة العامة.

مناهج البحث

اعتمد البحث على المناهج الآتية:

* **المنهج التاريخي**، وذلك من خلال تتبع نشأة وتطور نظام المناصب العامة في مملكة مصر القديمة، وتحليل المراحل المختلفة التي مرت بها الإدارة المصرية منذ عصور الدولة المصرية القديمة، مع رصد القواعد والمعايير التي ارتبطت باختيار شاغلي المناصب العامة.

* **المنهج التحليلي**، وذلك من خلال تحليل النصوص والنقوش والوثائق التاريخية التي تناولت المناصب العامة وأدوار شاغليها بهدف استخلاص المبادئ التي حكمت تولي تلك المناصب، وربطها بالمفاهيم القانونية والدستورية.

* **المنهج المقارن بصورة تصورية**، وذلك من خلال مقارنة معايير تولي المناصب العامة في مصر القديمة ببعض المبادئ المعاصرة في القانون الدستوري والإداري، وبخاصة فيما يتعلق بمبدأ الكفاءة ومعايير الأهلية والجدارة.

* **المنهج الوصفي**، وذلك لعرض طبيعة الجهاز الإداري والسياسي في الحضارة المصرية القديمة، وبيان مكانة المناصب العامة وأهميتها في إدارة الدولة.

نتائج البحث

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها ما يلي:

- أن الحضارة المصرية القديمة عرفت نظامًا إداريًا متقدمًا قائمًا على التنظيم والتدرج الإداري وتحديد الاختصاصات، مما يعكس وجود تصور مبكر لفكرة المؤسسة العامة .
- أن تولي المناصب العامة في مملكة مصر القديمة كان يخضع لضوابط ومعايير محددة، ولم يكن قائمًا فقط على المكانة الاجتماعية أو القرب من السلطة .
- أن الولاء للفرعون كان من أهم معايير تولي المناصب العامة نظرًا لطبيعة النظام السياسي الذي ارتبط بوحدة السلطة والحفاظ على استقرار الدولة .
- أن الكفاءة والخبرة والتعليم مثلت عناصر أساسية في اختيار شاغلي المناصب العامة، وبخاصة في المناصب الإدارية التي تتطلب المعرفة بالكتابة والحساب وإدارة شؤون الدولة .
- أن السمعة والسلوك الأخلاقي كان لهما دور مؤثر في تحديد أهلية الفرد لتولي المسؤولية العامة، بسبب ارتباط المنصب العام بمفهوم العدالة والنظام الأخلاقي .
- أن الدين شكل عنصرًا مهمًا في بعض المناصب - خاصة المناصب العامة المرتبطة بالمؤسسة الدينية - نتيجة الترابط بين السلطة الدينية والسياسية في المجتمع المصري القديم .
- أن شرط **الانتماء إلى الدولة المصرية القديمة** تشابه إلى حد كبير مع نظم الجنسية في العصر الحديث، حيث ارتبطت فكرة الانتماء إلى الدولة المصرية بالقدرة على المشاركة في إدارة شؤونها .
- أن السن كان عاملًا مرتبطًا بالحكمة والخبرة والنضج اللازم لتحمل المسؤوليات العامة .
- أن مشاركة المرأة في بعض المناصب العامة تكشف عن وجود مساحة من الاعتراف بدورها الإداري والاجتماعي داخل المجتمع المصري القديم..
- أن معايير تولي المناصب العامة في مصر القديمة مثلت مرحلة تاريخية مهمة في تطور الفكر المتعلق بتنظيم الإدارة العامة، ولها صلة تصورية ببعض مبادئ القانون الدستوري والإداري الحديث .

توصيات البحث

يوصي البحث بالآتي:

- ضرورة الاهتمام بالدراسات القانونية والتاريخية التي تبحث في الحضارات القديمة باعتبارها مصدرًا مهمًا لفهم تطور الفكر الدستوري وتنظيم السلطة العامة .
- الاهتمام بدراسة النظام الإداري في مملكة مصر القديمة بصورة أكثر تخصصًا، مع التركيز على العلاقة بين الإدارة العامة والمبادئ القانونية التي حكمتها .
- إجراء دراسات مقارنة بين معايير تولي المناصب العامة في الحضارات القديمة والنظم الدستورية الحديثة للكشف عن أوجه التشابه والتطور التاريخي للمفاهيم القانونية .
- تعزيز الدراسات البينية التي تجمع بين التاريخ والقانون والسياسة والآثار لفهم طبيعة المؤسسات العامة في الحضارات القديمة .
- إبراز دور الحضارة المصرية القديمة في المناهج الأكاديمية المتعلقة بتاريخ القانون والفكر السياسي، وذلك باعتبارها إحدى التجارب الإنسانية المبكرة في بناء الدولة المنظمة .
- الاستفادة من المبادئ الإيجابية التي ارتبطت بنظام الإدارة العامة في مملكة مصر القديمة مثل الكفاءة والانضباط والمسؤولية باعتبارها قيمًا ما زالت تمثل أساس الإدارة العامة الحديثة .

- تشجيع الباحثين على تحليل النصوص والنقوش المصرية القديمة باعتبارها مصادر قانونية وتاريخية تساعد في إعادة بناء تصور متكامل عن تطور المؤسسات العامة .
- التأكيد على أن معيار شغل المناصب العامة يجب أن يرتبط دائمًا بالجدارة والكفاءة والنزاهة، وهي مبادئ ظهرت بصور تاريخية مختلفة منذ أقدم النظم الحضارية.

المبحث الأول

معيار الولاء السياسي

يُقصد بمعيار الولاء السياسي مدى التزام الشخص بالسلطة السياسية القائمة، وحرصه على تأييدها واحترام نظمها ومؤسساتها بما يعكس درجة الثقة السياسية فيه ومدى صلاحيته لتولي المناصب العامة أو ذات الطابع القيادي[1]، ومن المعلوم تاريخيًا أن تعيين شاغل الوظيفة العامة أو ترقيته أو نقله أو ندبه أو عزله، بل وحتى إعارته، كان من الأمور التي لا تتم إلا بموجب مرسوم ملكي يُعبِّر عن رضا الفرعون المستمد من الإرادة الإلهية[2]؛ إذ لم يكن من المتصور إجراء أي إنشاء أو تعديل في المراكز القانونية لشاغلي المناصب العامة دون استيفاء هذا الرضاء الملكي[3]، وقد امتد هذا الأمر إلى مختلف شاغلي المناصب العامة بدءًا من الكاتب وانتهاءً بالوزير الأكبر[4]، كما شمل الكهنة على اختلاف درجاتهم الإدارية والكهنوتية[5]، وذلك بالنظر إلى ازدواج طبيعة مناصبهم التي جمعت بين الجانب الديني الكهنوتي والجانب الإداري المدني[6] .

وقد عرفت الدولة المصرية القديمة أنظمة تشبه إلى حد كبير أنظمة النقل والندب والإعارة والترقية بالنسبة لشاغلي المناصب العامة في العصر الحديث[7]، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة، ويكفي إيراد مثال واحد على كل نظام, فنجد على سبيل المثال صدور مرسوم ملكي بنقل شاغل المنصب العام «حرور رع» من أرض المناجم الواقعة داخل الدولة المصرية القديمة إلى أرض المناجم الواقعة على حدودها[8]، كما صدر مرسومًا ملكيًا صادرًا بندب الكاهن «نِسبوي» في عصر الملك «تحتمس الثالث» إلى معبد «أوزوريس» ليتولى منصب رئيس كهنة «أوزوريس»، ثم نُدِب بعد ذلك إلى القصر الملكي ليتولى منصب «المتحدث الشخصي باسم الملك»[9], كذلك صدر مرسوم ملكي بترقية المهندس المعماري «نخبو» إلى منصب «مفتش البنّائين»، ثم إلى منصب «المشرف على طائفة مهندسي الملك»، ثم إلى منصب «مصمم وبنّاء

---

(1) المعنى نفسه عند: د.لؤي صافي – العقيدة والسياسة: معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية – ط2– سلسلة قضايا الفكر الإسلامي (11)- المعهد العالمي للفكر الإسلامي – فيرجينا / الولايات المتحدة الأمريكية – 1419هـ / 1998م – ص 254

(2)سيريل ألدريد – الحضارة المصرية من عصور ما قبل التاريخ حتى نهاية الدولة القديمة – ترجمة وتحقيق / مختار السويفي– مراجعة وتقديم أحمد قدري – الدار المصرية اللبنانية - القاهرة – 1989 م – ص 209, و د.سمير أديب – موسوعة الحضارة المصرية القديمة - دار العربي للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – القاهرة – 2000م – ص51, ود.محمد بيومي مهران – مصر والشرق الأدنى القديم: الحضارة المصرية القديمة .. الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والقضائية والدينية – الجزء الثاني- الطبعة الرابعة – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية –1989م - ص 149

(3) د.محمد عبد الهادي الشقنقيري – مذكرات في تاريخ القانون المصري: يشتمل على مصر الفرعونية, مصر البطلمية, مصر الرومانية, مصر الإسلامية -دار الفكر العربي – القاهرة - 1983 م - ص 156, و د.زكي عبد المتعال – تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص من الوجهة المصرية - مطبعة نوري – القاهرة – 1935م - ص 141

(4) د.عبد المجيد محمد الحفناوي – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية - دار الهدى للمطبوعات – الإسكندرية - 1964 م - ص 395

(5) إدولف إرمان – ديانة مصر القديمة – ترجمة / عبد المنعم أبو بكر ومحمد أنور شكري – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة –1997 م - ص 230

(6) ياروسلاف تشرني – الديانة المصرية القديمة - ترجمة / أحمد قدري – مراجعة محمود طاهر طه – دار الشروق – 1996 م – ص162

(7) يُقصد بترقية شاغل المنصب العام صعوده من منصب أدنى إلى منصب أعلى منها في الدرجة بداخل المرفق العام الحكومي ، بينما يُقصد بنقل شاغل المنصب العام انتقاله بمنصبه من مرفق عام حكومي في حيّز مكاني ما, إلى المرفق العام الحكومي نفسه في حيز مكاني آخر ، أما ندب شاغل المنصب العام فيُقصد به نقله من جهة إدارية داخل مصر إلى جهة إدارية أخرى تختلف عن الجهة الإدارية الأولى داخل مصر, بينما يُقصد بإعارة شاغل المنصب العام نقله من جهة إدارية وطنية داخل مصر إلى جهة إدارية أجنبية تختلف أو تتفق مع الجهة الإدارية الأولى خارج مصر (د.فوزي حبيش – المنصب العام وإدارة شئون الموظفين - دار النهضة العربية – القاهرة - 1991 م - ص 233و278)

(8) ت . ج جيميز – الحياة أيام الفراعنة: مشاهد من الحياة في مصر القديمة – ترجمة / أحمد زهير أمين – مراجعة / محمود طاهر طه - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة – 1997 م– ص 32

(9) سيرج سونيورن – كهان مصر القديمة - ترجمة / زينب الكردي – مراجعة أحمد بدوي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة- 1975 - ص 52, و د.محمود سلام زناتي – قدماء المصريين هم أول من - دار النهضة المصرية- القاهرة – 2005 م - ص 29

القصر الملكي[10]، كما أعارت الدولة المصرية القديمة بعض شاغلي المناصب العامة إلى الخارج[11], فكانت ترسلهم إلى الأقاليم التي خضعت لسيطرتها في صورة بعثات يصحبهم فيها عدد من المترجمين؛ حتى يتمكن هؤلاء المترجمون من نقل لغات ولهجات الشعوب القاطنة في تلك الأقاليم إلى شاغلي المناصب العامة[12].

وقد يأتي المرسوم الملكي تنفيذًا لأحكام قانون موجود ومعمول به, أو قد يأتي استحداثًا لقانون جديد لم يكن موجود من قبل[13]، وقد فرق العلامة جاك بيرين بين الأمر الملكي الصادر بوضع قانون، وبين الأمر الملكي الصادر بتنفيذ قانون على أساسين: [14]

أولًا: على أساس الشكل:

يُعدّ الأمر الملكي قانونًا إذا تم تسجيله في «دار العدالة»، بينما يُعدّ قرارًا إذا لم يُسجَّل فيها، وأصبح نافذًا بمجرد صدوره وختمه بخاتم الدولة تحت إشراف الوزير.

ثانيًا: على أساس الموضوع:

يكون الأمر الملكي قانونًا إذا ترتب عليه إحداث أثر مجتمعي جديد، كتقرير عقوبة جديدة أو إعفاء معبد معين من الضرائب، بينما يكون قرارًا إذا صدر بقصد تنفيذ قانون قائم، أو تعلق بتعيين شاغل منصب عام أو نقله أو ندبه أو ترقيته.

ويُلاحظ أن المناصب - بل والمهن بوجه عام - كانت تُمارَس باسم الفرعون[15]، إذ كان شاغلو المناصب العامة يُعَدّون مجرد عمال وخدم لديه[16]، ولذلك، كان ولاء جميع شاغلي المناصب العامة بالمملكة المصرية القديمة للفرعون ولاءً مزدوجًا: ولاءً إداريًا بحكم خضوعهم لسلطانه وفق النظام الإداري المتدرج، وولاءً دينيًا باعتبار أن عبادة الفرعون كانت العبادة الرسمية في البلاد[17]، وقد استند ذلك إلى كونه حاكم الدولة المطاع وإله الدولة المعبود في الوقت نفسه، فضلًا عن تمتعه بحق مطلق في التدخل في كل صغيرة وكبيرة في شؤون البلاد[18]؛ إذ كان المصريون يرون أنه لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء فيما يتعلق بأمور الدنيا والدين[19].

المبحث الثاني

معيار الكفاءة الإدارية

يُقصد بمعيار الكفاءة الإدارية مدى امتلاك الشخص للقدرات والخبرات التي تؤهله لإدارة المؤسسة بكفاءة، واتخاذ القرارات المناسبة، وتنظيم الموارد وتحقيق الأهداف. كما يشمل قدرته على التعامل مع

---

(10) د.محمود سلام زناتى – حقوق الانسان في مصر الفرعونية– ص 115, و مرجريت مري – مصر ومجدها الغابر – ترجمة / محرم كمال – لجنة البيان العربي - القاهرة – 1957- ص 175, و د.محمد بيومي مهران – مصر والشرق الأدنى القديم: الحضارة المصرية القديمة .. الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والقضائية والدينية – الجزء الثاني - ص 295

(11) د.محمد شفيق غربال وآخرون - تاريخ الحضارة المصرية: العصر الفرعوني – المجلد الأول – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – بدون تاريخ نشر- ص 127

(12) نيقولا جريمال – تاريخ مصر القديمة - ترجمة / ماهر جويجاتي – مراجعة زكية طبوزادة – الطبعة الثانية - دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع – القاهرة – 1990 م - ص 112و184

(13) د.زكي عبد المتعال – تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص من الوجهة المصرية - ص141

(14) J.pirenne- la loi et les decert royaux en Egypte- Rida –Iv-Paris-1957-p 27

ود.فايز محمد حسين – فلسفة النظم القانونية وتطورها– دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية - 2015 - ص 108, و د.أحمد إبراهيم أبو الحسن – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت- 2003 - ص 36

(15) د.محمود السقا – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية– مكتبة القاهرة الحديثة – القاهرة – 1972م - ص 150

(16) د.محمود السقا – فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية– دار الفكر العربي – القاهرة-1978م - ص 233

(17) د.محمود السقا – تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية – مكتبة القاهرة الحديثة – القاهرة -1972م - ص 153

(18) د.باهور لبيب – لمحات من الدراسات المصرية القديمة - مطبعة المقتطف – القاهرة – 1947 م - ص 34

(19) ت . ج جيميز – الحياة أيام الفراعنة: مشاهد من الحياة في مصر القديمة – ص 45

الأزمات والتحديات، وضمان استمرارية العمل وتحسين أداء المؤسسة[20]، وقد اعتمد تعيين شاغل المنصب العام وترقيته في نظام الإدارة العامة في مصر خلال عصر الحضارة المصرية القديمة على مدى ولائه للفرعون الحاكم بجانب كفاءته العلمية والعملية في أداء عمله؛ إذ لم يكن شاغل المنصب العام قادرًا على الصعود في السلم الإداري إلا بقدرته على تحمّل الأعباء التي يفرضها عليه كل منصب يشغله، فضلًا عن خبراته المهنية والعلمية السابقة[21].

فكان الشخص يبدأ عمله في منصب كاتب بعد تخرجه في «دار الحياة»، ثم يترقى بفضل كفاءته وثقافته وعلمه حتى يبلغ قمة السلم الإداري وفق معايير قانونية موضوعية[22]، وهكذا كان نظام التعيين والترقية في ظل نظام الإدارة العامة في الدولة المصرية القديمة؛ إذ لم يكن من الممكن أن يتحول كاتب حديث التعيين فجأة إلى حاكم إقليم؛ بل كان عليه أن يتدرج في سلك المناصب العامة حتى يصل إلى هذا المنصب[23]، وذلك وفقًا لما يكتسبه من تدريبات وخبرات إدارية، ويؤكد ذلك النص الآتي:

(الكاتب المدرب في مهنته يجد نفسه أهلا لأن يكون من رجال البلاط) [24]

وقد عرفت الدولة المصرية القديمة مبدأ «مساواة جميع المواطنين أمام القانون»، ولاسيما في نظام شغل المناصب العامة؛ حيث كان تولي هذه المناصب يتم دون وراثة أو وساطة أو محاباة[25], فكان الفرعون يختار معاونيه من داخل الجهاز الإداري أو من خارجه لتولي مناصب محددة، وذلك وفقًا للإطار القانوني المنظم لتلك المناصب، وهذا ما استمر خلال عهدي الأسرتين الثالثة والرابعة[26]، ونجد على سبيل المثال الملك «خيتي الرابع» يوصي ابنه «مريكارع» بقوله:

(قَرِّبْ إليك الإنسان بحسب كفاءته) [27]

كما نقرأ نص آخر يقول :

(تخير الفرد بكفاياته، ولا تفرق بين ابن النبيل وابن فقير الأصل) [28]

وخَير مثال على تعيين الشخص في منصب عام اعتمادًا على كفاءته «حور محب» الذي تولى عدة مناصب حتى أصبح فرعون مصر(رئيس الدولة المصرية القديمة)[29], وكذلك شاغل المنصب العام

---

[20] المعنى نفسه عند: د.أحمد يوسف دودين – أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي (نظريًا وتطبيقيًا) – الطبعة الأولى – دار الأكاديميون للنشر والتوزيع – عمان/ الأردن – 1431هـ / 2011م – ص 16

[21] د.محمد على سعد الله – تاريخ مصر القديمة– ص126, و دوجلاس بريور وإيملي تيتر – مصر و المصريين - ترجمة / عاطف معتمد ومحمد رزق – الهيئة المصرية العامة للكتاب– القاهرة- 2015 م- ص 75, و د.محمود السقا – فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية– ص 228 و 334, و د.محمد محسوب عبد المجيد – العدالة وأثرها في الشرائع القديمة - مجلة البحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق - جامعة المنوفية – شبين الكوم– مج 13 – ع 25– 2004م- ص 259, و د.أحمد أبو زيد وآخرين – حكمة المصريين - تقديم وتحرير / محمد السيد سعيد – مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - القاهرة -العدد رقم 4 – 1999 م - ص 87, و د.عريان لبيب حنا – الشخصية المصرية في مصر القديمة - الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – 2003 م - ص 220, و بيير مونتيه – الحياة اليومية في مصر في عهد الرعامسة: من القرن الثالث عشر إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد – ترجمة / عزيز مرقص منصور – مراجعة / عبد الحميد الدواخلي – الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة – بدون عام نشر – ص341 وما بعدها

[22] د. أحمد إبراهيم أبو الحسن – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية – الجزء الأول: نظم القانون العام– دار المطبوعات الجامعية- الإسكندرية – 2000 م – ص 221, و د.محمود السقا – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية– ص 146 و153

[23]د.زكي عبد المتعال – تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص من الوجهة المصرية - ص 126

[24] د.محرم كمال – الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء - الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثانية - القاهرة –1998 م - ص 127

[25] د.محمود السقا – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية– ص 15

[26] د.زكي عبد المتعال – تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص من الوجهة المصرية - ص 123 و125

[27] د.محمود السقا – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية– ص 143

[28] د.سيد محمود القمني – رب الثورة أوزيريس وعقيدة الخلود في مصر القديمة - الطبعة الأولى - دار فكر – القاهرة –1988 م - ص 74, و د.محرم كمال – الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء - ص 72, و د.محمد على سعد الله – تاريخ مصر القديمة– ص167

[29] جورج هارت – الحضارة المصرية القديمة - ترجمة / هالة حسنين – الطبعة الأولى - دار نهضة مصر – القاهرة – 2007م - ص 32, و د.زاهي حواس - 100 حقيقة مثيرة في حياة الفراعنة الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة- 2010 م - ص99, و د.محمد بيومي مهران – مصر والشرق الأدنى القديم: الحضارة المصرية القديمة .. الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والقضائية والدينية – الجزء الثاني- ص 234 - 237

«متن» الذي بدأ موظفًا بسيطًا ثم تدرّج في المناصب العامة حتى شغل مناصب عليا في الدولة [30], وقد كان أحد كبار شاغلي المناصب العامة في أواخر عصر الأسرة الثالثة وبدايات الأسرة الرابعة، وقد خُلِّدت سيرته إلى درجة أن دُوِّن على مقبرته مرسوم ملكي جاء فيه: **(تنازل الملك عن ملكية إحدى الضياع إلى متن, وتنازل عن اثنتي منحة عقارية لتقديم القرابين الجنائزية إلى روح ذلك النبيل)**[31].

وكان هناك شخص يُدعى «باك أن خنسوا»، وقد عُيِّن هذا الشخص موظفًا في إسطبلات التدريب، ثم تدرّج في المناصب العامة حتى أصبح كاهنًا ثالثًا لآمون، ثم ترقى لاحقًا فشغل منصب الكاهن الأكبر لمعبد آمون، وكذلك «أمنحت بن حابو» الذي تدرّج في سلك المناصب العامة حتى أصبح كاتبًا ملكيًا في عهد الملك «أمنحتب الثالث» [32].

إلا أن الكفاءة لم تكن شرطًا معمولًا به طوال الوقت، إذ بدأ نظام «**توريث المناصب العامة**» في عصر الأسرة الخامسة، حيث صار شاغلو المناصب العامة يتوارثون مناصبهم عن آبائهم وأجدادهم، وأصبح التعيين في تلك المناصب قائمًا على النَّسَب بغض النظر عن المؤهلات العلمية أو الكفاءة العملية أو الخبرات المهنية السابقة[33]، وقد ساد هذا الوضع بالنسبة للمناصب السياسية المهمة، واقتصر بدرجة كبيرة على صفوة القوم من الأشراف والأمراء[34]، وذلك بعد أن احتكرت طبقة النبلاء المناصب العامة، وحصرت كل أسرة كبيرة المناصب في أبنائها[35]، ومع ذلك، ظل للملك حقّ التعيين والعزل متى شاء، ويُستدل على ذلك بتعيين الملك «توت عنخ آمون» عددًا من الكهنة والخدم من أبناء الأعيان في معابد الأقاليم [36] .

كما ظهر التوريث الإداري في صورة تكريم للأب، حيث كان الابن الأكبر يتولى منصب أبيه من باب تكريم الأخير[37] ، حتى ولو لم يكن الابن على دراية كافية بمهام ذلك المنصب، وقد حدث ذلك فعليًا عندما كافأ الملك «بسماتيك» الكاهن «بيتيزيس» بمنحه لقب كاهن في جميع المعابد التي كان يشغل فيها والده مناصب كهنوتية، رغم أن الكاهن «بيتيزيس» لم يكن قد شغل أي منصب كهنوتي من قبل[38]، وكذلك ورث «باكن خنسو» منصب كبير كهنة آمون عن أبيه[39]، وقال عن الأبناء الذين ورثهم مناصب آبائهم داخل معبد «آمون»: **(لم أطرد ولداً من مركز كان يشغله أبوه)**[40]، أيضاً جاء النص يهدد شاغل المنصب العام الذي لا يلتزم بآداب وأخلاقيات المقابر والمعابد بأنه: **(لن يصبح له وجود ...ولن يشغل ابنه مكانه)**[41].

وقد صرّح الوزير «رخميرع» بأنه عيّن الأبناء في مناصب آبائهم[42]، كما ورث «أمنوبي» المنصب عن أبيه، حيث كانا يعملان في منصب «ناظر» على شؤون الحبوب في إقليم «أبيدوس»، كذلك ورث

---

(30) ألبير بابيه – التاريخ الفكري والسياسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان- مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات- القاهرة - 1998 – ص 49, و د.محمد شفيق غربال وآخرون - تاريخ الحضارة المصرية: العصر الفرعوني - ص 117, و د.سمير أديب – موسوعة الحضارة المصرية القديمة– ص54, و د.محمود سلام زناتي – قدماء المصريين هم أول من– ص 29

(31) سير و.م فلندرز بلتري – الحياة الاجتماعية في مصر القديمة– ترجمة / حسن محمد جوهر وعبد المنعم عبد الحليم – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – 1975 م- ص 36

(32) د.محمود سلام زناتى – حقوق الإنسان في مصر الفرعونية– ص 116 وما بعدها

(33)د.محمد محسوب عبد المجيد – العدالة وأثرها في الشرائع القديمة - ص 220

(34) د.محمود السقا – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية– ص 136

(35) د.عبد العزيز صالح – الشرق الأدنى القديم - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة – 2012م - ص 133, و د.زكي عبد المتعال – تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص من الوجهة المصرية - ص 143, و سيرج سونيورن – كهان مصر القديمة– ص49, و سيريل ألدريد – الحضارة المصرية من عصور ما قبل التاريخ حتى نهاية الدولة القديمة – ص 209, و بيير مونتيه – الحياة اليومية في مصر في عهد الرعامسة: من القرن الثالث عشر إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد – ص341

(36) سيرج سونيورن – كهان مصر القديمة– ص 51

(37)د.طه عوض غازي- فلسفة وتاريخ نظم القانون المصري في العصر الفرعوني والبطلمي - دار النهضة العربية - القاهرة - 2001 م -ص 158

(38) سير و.م فلندرز بلتري – الحياة الاجتماعية في مصر القديمة - ص 222, و سيرج سونيورن – كهان مصر القديمة – ص 50

(39) بيير مونتيه – الحياة اليومية في مصر في عهد الرعامسة: من القرن الثالث عشر إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد – ص 342

(40) نقلًا عن بيير مونتيه – الحياة اليومية في مصر في عهد الرعامسة: من القرن الثالث عشر إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد – ص 347

(41) نقلًا عن بيير مونتيه – الحياة اليومية في مصر في عهد الرعامسة: من القرن الثالث عشر إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد – ص 342

(42) بيير مونتيه – الحياة اليومية في مصر في عهد الرعامسة: من القرن الثالث عشر إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد – ص 347

«حور محب المنصب عن والده تكريمًا له أيضًا [43]، وتجدر الإشارة إلى بروز «نظام التوريث» وظهوره جليًا في عصر الإقطاع[44]، ولاسيما بين الكهنة الذين كانوا يتوارثون مناصبهم من الآباء إلى الأبناء[45], فكان من حق الكاهن أن يختار من يخلفه في منصبه بعد وفاته، سواء أكان كاهنًا أم لا[46]، غير أن الغالب بينهم كان ميلهم إلى توريث الأبناء مناصبهم بعد الوفاة، حتى قال أحد الكهنة في أحد المواضع: **(أي امرئ يود أن يرى ابنه قد خلفه في المنصب التي كان هو يشغلها)**[47]

كما كان من حق الكاهن أيضًا أن يتنازل عن منصبه الديني بالبيع مقابل ما يدرّه من دخل[48]على الرغم من أن هذه المناصب كانت تتطلب مستوى عاليًا من الثقافة الدينية نظريًا وعمليًا، وقد أدى ذلك إلى دخول عدد كبير من الأشخاص إلى السلك الكهنوتي في الدولة المصرية القديمة دون امتلاكهم الحد الأدنى من المعرفة بأساسيات اللاهوت الفرعوني، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما نُسب إلى الكاهن «حريحور» من توريثه منصبه الكهنوتي لابنه «بي عنخ» دون الرجوع إلى أي سلطة في ذلك العصر[49].

وقد أدى نظام «توريث المناصب العامة» إلى فساد جهاز الإدارة العامة، وانتشار جرائم الرشوة والاختلاس والسرقة، فضلًا عن تراجع هيبة الملك[50]، ولاسيما بعد ضعف نظام الحكم في عصر الرعامسة (الأسرة العشرون: 1196–1080 ق.م)، أي منذ عهد الملك «رمسيس الخامس» حتى عهد الملك «رمسيس الحادي عشر»[51].

المبحث الثالث

معيار حسن السمعة

يُقصد بمعيار حسن السمعة أن يتمتع الشخص بسيرة طيبة ومكانة محترمة، وألا يكون قد ارتبط بسلوكيات أو ممارسات تسيء إلى نزاهته أو أهليته لتولي المنصب بما يعزز الثقة فيه ويحافظ على مكانة المؤسسة التي يمثلها[52]، وكان من الضروري أن يحرص نظام الإدارة العامة في الحضارة المصرية القديمة على اختيار شاغل المنصب العام ممن عُرفوا بحسن السيرة والسلوك بين الناس، مع تجنب إسناد المناصب إلى مثيري الشغب أو أصحاب السوابق الإجرامية؛ إذ إن المنصب العام لا يُصان إلا من خلال شخص عادل مطيع يتحلى بالأخلاق الرفيعة والسلوك القويم، وعلى النقيض من ذلك، فإن الشخص الظالم سيئ الطبع والأخلاق، وصاحب السلوكيات المشبوهة، لا يمكنه الحفاظ على دقة النظام الإداري وفاعليته، كما أنه لا يلتزم بالتوجيهات الإدارية ذات الطابع الأخلاقي, وهذا ما يتأكد بالنصين:

(لا تعرضوا أنفسكم للشبهات من الناس)[53]

---

[43] د.فايز محمد حسين – فلسفة النظم القانونية وتطورها– ص 118, و د.فايز محمد حسين – تاريخ القانون - بدون دار نشر- الإسكندرية – 2007 م – ص 69

[44] د.محمد محسوب عبد المجيد – العدالة وأثرها في الشرائع القديمة - ص 220

[45] إدولف إرمان – ديانة مصر القديمة - ص 211 .

[46] سيرج سونيورن – كهان مصر القديمة– ص 49

[47] سيرج سونيورن – كهان مصر القديمة– ص 49

[48] سيرج سونيورن – كهان مصر القديمة– ص 51, و جيمس بيكي – مصر القديمة - ترجمة / نجيب محفوظ – دار مصر للطباعة – القاهرة- 1932 م - ص 22

[49] عماد عيسى وسلوى صبحي – الصامتون يتكلمون – الجزء الأول: مصر في العصر الفرعوني – بدون دار نشر – القاهرة -2014- ص 126, و د.سليم حسن – موسوعة مصر القديمة – الجزء التاسع – الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة – 2000 – ص 2 وما بعدها

[50] أ.مختار السويفي - أم الحضارات: ملامح عامة لأول حضارة صنعها الإنسان - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة– 1999م - ص 160- ص 162

[51] د.محمد بيومي مهران – مصر والشرق الأدنى القديم: الحضارة المصرية القديمة .. الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والقضائية والدينية – الجزء الثاني - ص 57 وما بعدها, و أ.مختار السويفي - أم الحضارات: ملامح عامة لأول حضارة صنعها الإنسان - ص 152- 160

[52] المعنى نفسه عند: د.خالد فهمي – السعي للعدالة: الطب والفقه والسياسة في مصر الحديثة – ترجمة / حسام فخر – تدقيق / علاء سويف– دار الشروق للنشر والتوزيع – القاهرة – 2023م – ص 800 ، ود.أشرف إبراهيم سليمان – التحريات ورقابة القضاء في النظم المقارنة مع إطلالة على النظام القضائي الإنجليزي – ط1- المركز القومي للإصدارات القانونية – القاهرة – 2015م - ص 84 وما بعدها

[53] نقلًا عن جونيفييف هوسون ودومينيك فالبيل – الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان – ترجمة / فؤاد الدهان – مراجعة زكية طبوزادة – دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع – القاهرة – 1995 م - ص 129

(اسلك سبيل الاستقامة تصل إلى الرتب العالية)[54]

أيضاً كان لزامًا على شاغل المنصب العام ألا يصاحب المذمومين من الناس، وألا يرتاد الأماكن سيئة السمعة، وهذا ما يؤكده قول "باكن خنسو" كبير كهنة آمون:

(باعدت بيني وبين الآثمين)[55].

ويكشف ذلك عن أن حسن السمعة لم يكن مجرد صفة شخصية يستحسن توافرها في شاغل المنصب العام، وإنما كان يمثل أحد المقومات اللازمة للمحافظة على الثقة في الجهاز الإداري للدولة. فالموظف العام كان يمثل السلطة التي يعمل في إطارها، ومن ثم فإن سلوكه الشخصي كان ينعكس بصورة مباشرة على صورة الإدارة ومكانتها لدى أفراد المجتمع. ولذلك كان من المنطقي أن يرتبط اختيار الموظف بمدى شهرته بالاستقامة والعدل والبعد عن مواطن الشبهات، باعتبار أن من يتولى إدارة شؤون الناس أو التصرف في أموال الدولة أو الفصل في المنازعات يجب أن يكون محل ثقة واحترام، وألا تكون سيرته السابقة سببًا في التشكيك في نزاهته أو حياده.

كما أن معيار حسن السمعة كان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفكرة "الماعت" التي قامت عليها جوانب متعددة من التصور المصري القديم للعدل والنظام والاستقامة. فاحترام النظام والبعد عن الظلم والكذب والفساد لم تكن مجرد قيم أخلاقية فردية، بل كانت من المبادئ التي ينبغي أن يتحلى بها من يتولى مسؤولية عامة، حتى يتمكن من أداء وظيفته بما يحقق استقرار المجتمع وانتظام شؤون الدولة. ومن ثم، فإن سلوك الموظف خارج نطاق الوظيفة لم يكن منفصلًا تمامًا عن صلاحيته لتوليها، إذ كان ارتباطه بأهل السوء أو اشتهاره بالسلوك المنحرف من الأمور التي يمكن أن تؤثر في الثقة اللازمة لإسناد المسؤولية إليه، خاصة في الوظائف التي تتطلب قدرًا مرتفعًا من الأمانة والعدالة.

ويترتب على ذلك أن حسن السمعة يمكن اعتباره معيارًا وقائيًا في اختيار شاغلي المناصب العامة في مصر القديمة، إذ يهدف إلى التأكد من أن الشخص المرشح للوظيفة لا يمثل خطرًا على انتظام الإدارة أو مصالح الدولة أو حقوق الأفراد. كما يكشف هذا المعيار عن إدراك المصري القديم للعلاقة الوثيقة بين أخلاق الموظف وكفاءة الإدارة؛ فصلاح الجهاز الإداري لا يتوقف على القواعد والإجراءات وحدها، وإنما يتأثر كذلك بصفات القائمين على تنفيذها. ولذلك كان التحلي بالاستقامة والعدل وحسن السلوك، والابتعاد عن مواطن الشبهة ومخالطة أصحاب السلوك السيئ، من المقومات التي تعزز صلاحية الشخص لتولي المنصب العام، وتدعم الثقة في الإدارة وتحافظ على هيبة الدولة ومكانتها.

المبحث الرابع

معيار التأهيل العلمي

يُقصد بمعيار التأهيل العلمي مدى امتلاك الشخص للمعارف العلمية والخبرات الفكرية اللازمة التي تؤهله لتولي المنصب والقيام بمهامه بكفاءة، بما يضمن قدرته على فهم القضايا المرتبطة به واتخاذ القرارات المناسبة[56]، وقد كان التعليم في مملكة مصر القديمة وسيلة أساسية للالتحاق بالمناصب العامة، إذ اشترطت الدولة المصرية القديمة أن يتمتع شاغل المنصب العام بمستوى مرتفع من التعليم والثقافة في مجالات متعددة، ولذلك، كان الآباء يحرصون على توجيه أبنائهم إلى حب القراءة والكتابة، والاهتمام بالمعرفة والإلمام بمختلف مجريات الحياة ومستجداتها[57]، وفي هذا السياق، أوصى الحكيم

---

(54) نقلًا عن ن. ي – تاريخ توت عنخ آمون محرر مصر العظيم - الطبعة الأولى - مكتبة مدبولي– القاهرة- 1999م - ص320

(55) نقلًا عن بيير مونتيه – الحياة اليومية في مصر في عهد الرعامسة: من القرن الثالث عشر إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد – ص 347

(56) المعنى نفسه عند: د.مجدي عزيز جرس - نظام ترتيب الوظائف بين النظرية والتطبيق في القطاع الحكومي- الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – 1992م - ص 157ومابعدها، ود.لقليطي الأخضر – دراسات في المالية والمحاسبة – دار حميثرا للنشر والتوزيع – القاهرة – 2018م- ص17

(57) د.محمد محسوب عبد المجيد – العدالة وأثرها في الشرائع القديمة - ص 261, و مختار السويفي– مصر القديمة: دراسات في التاريخ والآثار– تقديم / محمد جمال الدين مختار – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة - 1997م - ص84 ، و د.زكي عبد المتعال – تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص من الوجهة المصرية - ص 126, و د.محمد شفيق غربال وآخرون - تاريخ الحضارة المصرية: العصر الفرعوني - ص 180, و جونيفييف هوسون ودومينيك فالبيل – الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان –ص109

"بتاح حتب" ابنه بضرورة حب الكتب، قائلًا له: **(تأمل, لاشيء يفوق الكتب)**[58]، وقد مثّلت الكتب لدى المصريين القدماء وسيلةً أساسية لاكتساب المعرفة وتحقيق النجاح والتفوق العلمي والثقافي، وفي هذا السياق يقول الحكيم آني أيضًا:

(إذا عين الكاتب في منصب فإنه سيرجع حتمًا إلى الكتب حتى يحالفه النجاح)[59].

ويعكس ذلك مدى حرص المصريين القدماء على طلب العلم والتعلّم، وهذا ما تؤكده النصوص التعليمية العديدة التي تزخر بها الحضارة المصرية القديمة، والتي لا يتسع المقام لعرضها جميعًا، ويكفي هنا الإشارة إلى بعضٍ منها، ومن أبرز هذه النصوص ما يلي: [60]

(تعلموا لتتغلموا كيف تعملون)

(العلم أول أركان الايمان بالخالق)

(العلم هو الثروة التى تزداد كلما اخذت منها)

(ربي زدنى علما لأعلم وأتعلم واعلم الناس بما علمتنى)

(تعلم ممن هو اكبر منك..وعلم من هو أصغر منك)

(العلم هبة السماء الى البشر)

(العلم يضيء الطريق المظلم)

وقد اتسم التعليم في الدولة المصرية القديمة بكونه متاحًا لمختلف فئات المجتمع، فلم يقتصر على طبقة اجتماعية بعينها أو يقتصر على القادرين ماديًا؛ بل أتيح للفقراء والأغنياء على السواء[61] ، كما شمل الرجال والنساء دون تمييز[62]، وقد حظيت المرأة بفرصة التعليم لتتمكن من العمل والمشاركة في الحياة الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع الرجل، فضلًا عن دورها في تعليم أفراد أسرتها وتربيتهم، ويؤكد ذلك ما ورد في أحد النصوص المصرية القديمة، ومفاده: **(إذا علمت رجلًا فإنك علمت فردًا, وإذا علمت إمرأة فإنك علمت أسرة)**[63]، وإلى جانب التعليم الأساسي، حرصت المرأة المصرية القديمة على تنمية ثقافتها ومعارفها، وهذا ما يعكس المكانة الفكرية التي حظيت بها داخل المجتمع، ويظهر ذلك جليًا في النص الذي جاء فيه:

(إمرأة بلا ثقافة كسفينة بغير مرشد تسير على غير هدى كما تسوقها الريح أو يجرفها التيار)[64].

وقد عرفت القرى المصرية القديمة مدارس أولية عُرفت باسم "بيوت النظام"[65]، حيث اضطلعت بتعليم المبادئ الأساسية للقراءة والكتابة، وكان بإمكان الطلاب مواصلة تعليمهم في مؤسسات تعليمية في مؤسسات تعليمية أكثر تقدمًا، خُصصت لإعداد الكتبة والإداريين وتأهيلهم للقيام بالمهام الكتابية

---

(58) أ.أبكار السقاف – الدين في مصر القديمة - تقديم / مهدي مصطفى - دار العصور الجديدة – القاهرة – 2001 م - ص 82, و د.محرم كمال – الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء - ص 59, و د.محمد بيومي مهران – مصر والشرق الأدنى القديم: الحضارة المصرية القديمة .. الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والقضائية والدينية – الجزء الثاني - ص 103, و د.شعبان عبد العزيز خليفة – الكتب والمكتبات في العصور القديمة– مجموعة البليوجرافيا التاريخية – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – 1997 م- ص 36

(59) محرم كمال – الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء - ص 93

(60) د.محمود سلام زناتي – قدماء المصريين هم أول من - ص 77, و د.سيد كريم – الحكم والأمثال في الأدب الفرعوني - الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة - عام 1997م - ص126 و129

(61) نيقولا جريمال – تاريخ مصر القديمة - ص 337, و د .أحمد محمد أبو عوف – عبقرية الحضارة المصرية القديمة - الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة- 1999م - ص 94 وما بعدها

(62) سير و.م فلندرز بلتري – الحياة الاجتماعية في مصر القديمة– ص230, و د.سمير أديب – موسوعة الحضارة المصرية القديمة– ص124و716

(63) د.محمود سلام زناتي – حقوق الانسان في مصر الفرعونية– ص 296

(64) د.محمود سلام زناتي – قدماء المصريين هم أول من – ص 44

(65) د. أحمد محمد أبو عوف – عبقرية الحضارة المصرية القديمة - ص 93, و ت . ج جيميز – الحياة أيام الفراعنة: مشاهد من الحياة في مصر القديمة – ص 115 ، ويلاحظ أن بيوت النظام كانت تشبه إلى حد كبير الكتاتيب التي كانت منتشرة في أرجاء الدولة الإسلامية .

والإدارية[66]،وإلى جانب ذلك، وُجدت مؤسسات للتدريب المهني هدفت إلى إكساب العمال والحرفيين المهارات العملية اللازمة لممارسة أعمالهم داخل الورش ومختلف مجالات الصناعات الحرفية [67] .

كما عرفت مملكة مصر القديمة مؤسسات ومراكز تعليمية ارتبطت بإعداد الكتبة والموظفين لشغل المناصب الإدارية والدينية، حيث تلقى الدارسون المعارف والمهارات اللازمة لممارسة الأعمال الكتابية والإدارية، إلى جانب دراسة اللغة والكتابة والحساب وبعض النصوص الأدبية والحِكم التي عُدّت جزءًا من التكوين الثقافي للكاتب[68] ،وتشير بعض الأدلة التاريخية إلى ارتباط التعليم المتقدم بالمراكز الإدارية والدينية الكبرى، ولاسيما في مدن مثل منف وطيبة وأون (هيليوبوليس) [69]، وقد عُرفت أون (هيليوبوليس) بكونها أحد أبرز المراكز الدينية والفكرية في مملكة مصر القديمة، وارتبطت بتقاليد علمية ومعرفية في مجالات متعددة، وهو ما أسهم في ترسيخ مكانتها بوصفها مركزًا مهمًا للمعرفة في مصر خلال عصر الحضارة المصرية القديمة [70] .

وكان الكاتب في مملكة مصر القديمة من أصحاب المهن ذات المكانة المهمة في المجتمع، وارتبطت مهنته بتعلم مهارات الكتابة والقراءة والحساب، إلى جانب اكتسابه قدر من المعارف الأدبية والإدارية والميدانية التي تؤهله لأداء مهامه في مؤسسات الدولة والمعابد مثل علوم اللغة الهيروغليفية والعلوم الفلسفية واللاهوتية وكتب تعاليم الحكمة[71], وكذلك كتب القوانين والتشريعات والتاريخ والأخبار, والقصص والأساطير والأدب والأشعار[72]، وعلوم الموسيقى والرسم والحساب والفلك والطب والهندسة[73], بجانب تعلم المكاييل والمقاييس الرسمية التي تُجبى الضرائب على أساسها[74], وذلك حتى يُضمن مستقبله إذا عمل كاتب حصر للحبوب والمحاصيل الزراعية[75], هذا كله بجانب الثقافة العامة التى تمتع بها الكاتب المصري القديم, وذلك بفضل إطلاعاته وقراءاته للكتب في دور الكتب .

وقد ارتبط تكوين الكتبة بالمؤسسات التعليمية والتدريبية القائمة في إطار المعابد، ومن أبرزها :

- «**بيت الحياة**» (بر عنخ) الذي كان مؤسسة معنية بحفظ المعرفة المكتوبة وإنتاجها وتداولها، وارتبط بالكتبة والنصوص الدينية والأدبية والعلمية، كما تشير الأدلة إلى وجود أشخاص حملوا لقب «كاتب بيت الحياة»[76] ، ومن ثم، ارتبطت مهنة الكاتب بتكوين معرفي ومهني مكّنه من القيام بالمناصب الكتابية والإدارية والدينية المختلفة [77].

- «**دور الكتب**» وهي مجموعة مكتبات ضخمة كانت تضم عشرات الكتب في شتى المجالات, وكان

---

(66) سير و.م فلندرز بلتري – الحياة الاجتماعية في مصر القديمة– ص 47, و د / أحمد محمد أبو عوف – عبقرية الحضارة المصرية القديمة - ص 94 وما بعدها

(67) د.محمود سلام زناتى – حقوق الإنسان في مصر الفرعونية - الطبعة الخامسة – دار النهضة العربية - القاهرة – 2008م - ص 115

(68)د.عبد العزيز صالح – الأسرة المصرية في عصورها القديمة - الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة – 1988م - ص111, و د.أحمد أبو زيد وآخرين – حكمة المصريين - ص 43, و د.محمد شفيق غربال وآخرون - تاريخ الحضارة المصرية: العصر الفرعوني – ص 182

(69)د.أحمد أبو زيد وآخرين – حكمة المصريين –ص43

(70) د.عبد المنعم أبو بكر – إخناتون – مطابع دار القلم - القاهرة -1961 - ص 63, و أ.عبد الرحمن الرافعي – تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة من فجر التاريخ إلى الفتح العربي الطبعة الأولى- دار المعارف – القاهرة - 1963 م - ص 52

(71) أنا مانسيني – ماعت وفلسفة العدالة في مصر القديمة– ترجمة / محمد رفعت عواد – مراجعة / جيهان زكي – تقديم / على رضوان – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – 2009 م – ص64

(72) د.سيد توفيق أحمد – أهم آثار الأقصر الفرعونية – دار النهضة العربية - القاهرة- 1982 - ص 63 وما بعدها

(73) د.مهاب درويش – التربية والتعليم في مصر القديمة – ص 4 وما بعدها

(74) د . أحمد محمد أبو عوف – عبقرية الحضارة المصرية القديمة - ص 64

(75) ت . ج جيميز – الحياة أيام الفراعنة: مشاهد من الحياة في مصر القديمة – ص 105

(76) د.محمود السقا – فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية- ص 229, و د.مهاب درويش – التربية والتعليم في مصر القديمة مكتبة الإسكندرية – الإسكندرية – 2008 م - ص 6, و د.سمير أديب – موسوعة الحضارة المصرية القديمة – ص244, و بيير مونتيه – الحياة اليومية في مصر في عهد الرعامسة: من القرن الثالث عشر إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد – ص404, و سيرج سونيورن – كهان مصر القديمة – ص 70

(77) د.سيد كريم – الكاتب المصري – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة - 1997 م - ص25 وما بعدها, و سيرج سونيورن – كهان مصر القديمة – ص 152 و175و185

لكل معبد مكتبته الملحقة به[78], كما كان لكل مدرسة أو جامعة مكتبتها الضخمة الملحقة بها[79], كيف لا والفراعنة هم أول من عرف تأليف وصناعة واستنساخ الكتب في التاريخ بحسب أرجح الآراء التاريخية ؟![80] .

إلى جانب ما سبق، اعتمد تعليم الكتبة في مصر القديمة على دراسة النصوص المكتوبة بالخطوط المصرية القديمة - ولاسيما الهيروغليفية والهيراطيقية - حيث كان إتقان الكتابة يتطلب تدريبًا متدرجًا على معرفة العلامات والقواعد وأساليب النسخ والكتابة[81]، وقد ارتبط «بيت الحياة» بالمؤسسة المعبدية، وكان الكهنة والكتبة من أبرز القائمين على حفظ المعارف والنصوص وتعليمها، ولاسيما ما يتصل منها بالمعارف الدينية والأدبية والإدارية[82]، كما تضمن تكوين الطالب تدريبًا عمليًا على نسخ النصوص والوثائق، وتنمية مهارات القراءة والكتابة والإملاء والخط والرسم، بما يساعده على إتقان الأعمال الكتابية التي تتطلبها مهنته[83]، وكان التعليم يقوم كذلك على الحث على الاجتهاد والمواظبة، وتجنب الكسل والتهاون في أداء المهام، وهذا ما تعكسه بعض النصوص التعليمية التي وجهت إلى الكاتب، ومنها: (**أيها الكاتب، لا تتكاسل وإلا أصابك الندم، اكتب بيديك، واقرأ بشفتيك**) [84]، بجانب نصوص تعليمية وتربوية أخرى مفادها:

(تخلص من كسلك)[85]

(احترس، يجب ألا تكون كسولًا)[86]

(لا تكن خاملًا، ولا تقضى يومك في خمول حتى لا يستولى الغم والحزن على أعضائك)[87]

أيضا قال الكاتب "آمن موزي" لأحد تلاميذه : (**اكتب بيديك، وناقش مع هم أعلم منك ...تمرّن كل يوم، وإذا أهملت يوماً واحداً ستُضرب، ...لا تهمل الكتابة، ..اجعل قلبك ينصت إلى أحاديثي فستجدها نافعة لك)**[88]، وتكشف هذه النصوص عن أهمية الانضباط والممارسة المستمرة في اكتساب مهارات الكتابة وإتقانها.

كان إتقان الكتابة من أهم المهارات التي ارتبطت بإعداد الكاتب والموظف في مصر القديمة، إذ كان عليه أن يتقن اللغة المصرية القديمة ونظم الكتابة المستخدمة في عصره -ولاسيما الخط الهيروغليفي والهيراطيقي- بحسب طبيعة العمل الذي يؤديه، وقد استُخدمت الكتابة في تسجيل الوثائق والمراسلات والمعاملات الإدارية والدينية، الأمر الذي جعل إتقانها من المتطلبات الأساسية لممارسة العديد من الوظائف الكتابية والإدارية[89].

---

[78] فرانسوا ديماس – آلهة مصر - ترجمة / زكي سوس – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – 1998 - ص 10, و ت . ج جيميز – الحياة أيام الفراعنة: مشاهد من الحياة في مصر القديمة– ص 116

[79] ن. ي – تاريخ توت عنخ آمون محرر مصر العظيم- ص 224, و سيرج سونيورن – كهان مصر القديمة– ص 52, و بيير مونتيه – الحياة اليومية في مصر في عهد الرعامسة: من القرن الثالث عشر إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد – ص404

[80] جيمس بيكي – مصر القديمة - ص 52 و55

[81] مختار السويفي– مصر القديمة دراسات في التاريخ والآثار– ص 83و89

[82] سير و.م فلندرز بلتري – الحياة الاجتماعية في مصر القديمة– ص 238, و سيرج سونيورن – كهان مصر القديمة– ص 52 و 148, و د.محمد شفيق غربال وآخرون - تاريخ الحضارة المصرية: العصر الفرعوني - ص 112, و د.شعبان عبد العزيز خليفة – الكتب والمكتبات في العصور القديمة– ص 41 ، و أنا مانسيني – ماعت وفلسفة العدالة في مصر القديمة– ص 50

[83] د.محمد شفيق غربال وآخرون - تاريخ الحضارة المصرية: العصر الفرعوني - ص 184

[84] إدولف إرمان وهيرمان رانكة – مصر والحياة المصرية في العصور القديمة – ترجمة / عبد المنعم أبو بكر ومحرم كمال – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – 1952م- ص 172, و د.مهاب درويش – التربية والتعليم في مصر القديمة– ص 7و9, و أ/عبد الفتاح رؤوف الجلالي –الالتزام بالواجب عند المصريين القدامى - مجلة إدارة مصر- القاهرة - مج 6 ع 1 – يوليو- 1973م - ص 108

[85] يان أسمان – ماعت مصر الفرعونية وفكرة العدالة الاجتماعية - ترجمة / زكية طبوزادة وعلية شريف – دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع – القاهرة - 1996 م- ص 38

[86] ت . ج جيميز – الحياة أيام الفراعنة: مشاهد من الحياة في مصر القديمة– ص 145

[87] محرم كمال – الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء - ص 97

[88] نقلًا عن بيير مونتيه – الحياة اليومية في مصر في عهد الرعامسة: من القرن الثالث عشر إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد – ص 345

[89] ياروسلاف تشرني – الديانة المصرية القديمة - ص 12و90, و سيريل ألدريد – الحضارة المصرية من عصور ما قبل التاريخ حتى نهاية الدولة القديمة– ص 70, و فرانسوا ديماس – آلهة مصر - ص 9, و د.سمير أديب – موسوعة الحضارة المصرية القديمة– ص232

كما ارتبط العمل الإداري بإلمام الموظف بنظام التقويم الزمني المستخدم في مصر القديمة، والذي قامت بنيته الأساسية على سنة تتكون من 365 يومًا، قسمت إلى اثني عشر شهرًا، بواقع ثلاثين يومًا لكل شهر، أضيف إليها خمسة أيام في نهاية السنة. وقُسمت السنة كذلك إلى ثلاثة فصول رئيسة هي: «آخت» (فصل الفيضان)، و«برت» (فصل الإنبات أو الزراعة)، و«شمو» (فصل الحصاد) [90]، وقد اعتمد التأريخ في الوثائق المصرية بصورة أساسية على سنة حكم الملك، ثم تحديد الفصل والشهر واليوم؛ فكان من الممكن أن يرد التاريخ بصيغة من قبيل: "السنة الأولى من عهد الملك، الشهر الثاني من فصل شمو، اليوم الحادي والعشرون"،

كما قسم المصريون القدماء الشهور والسنوات إلى أرقام دون تسمية للشهور أو السنوات أو الأيام كأن يقال مثلا اليوم الحادي والعشرين من الشهر الثاني من الصيف - السنة الأولى في عهد جلالة ملك مصر رمسيس الثاني"[91], أو الشهر الثاني من الشتاء من السنة الثالثة[92], وكذلك قسموا الشهر الواحد الى ثلاثين يوما, فكان عدد أيام السنة عندهم 365 يوم, أيضا قسموا اليوم الواحد إلى 24 ساعة, وكان ذلك كله حفظًا لدقة توثيق المستندات الرسمية حيث يتم ذكر الساعة والتاريخ الذي تم فيه تسجيل الوثيقة في صلب الوثيقة ذاتها[93], وإظهارًا لأيام العمل وأيام الإجازات الرسمية طوال العام[94], ولكن لم يكن شاغل المنصب العام يسمى الشهور والسنوات بأسماء ؛ بل كان يرقم الشهور والسنوات بأرقام, كأن يقال مثلا " الشهر الثاني من السنة الأولى, أو الشهر الثاني من السنة الثالثة."

وقد أسهم هذا النظام الدقيق في تنظيم المعاملات والوثائق الرسمية وتحديد زمن إصدارها أو تسجيلها، كما أتاح تأريخ الأحداث والمعاملات بصورة واضحة، وكانت الوثائق الإدارية وغيرها تُؤرَّخ وفق هذا النظام بما يساعد على ضبط السجلات والمعاملات المرتبطة بأعمال الدولة والمؤسسات المختلفة[95]، ومن ثم، شكّل إتقان الكتابة ومعرفة نظام التأريخ الزمني جانبًا مهمًا من التكوين المهني للكاتب في المملكة المصرية القديمة.

المبحث الخامس

معيار الانتماء الديني

يُقصد بمعيار الانتماء الديني مدى التزام الشخص بعقيدة دينية معينة ومبادئها وتعاليمها، وانتمائه إليها انتماءً أصيلًا يؤهله لتولي المسؤولية والقيام بالمهام المرتبطة بالمنصب الديني[96]، وقد عرف المجتمع المصري القديم نظامًا دينيًا تعدديًا تمثل في تعدد الآلهة وتنوع المعتقدات والممارسات الدينية بين المراكز والأقاليم المختلفة، إلا أن هذا التعدد لا يمكن مقارنته بمفهوم التعدد الديني القائم على وجود أديان وطوائف مستقلة بالمعنى المعاصر. فقد كانت المعتقدات والعبادات المصرية القديمة جزءًا من منظومة دينية وثقافية متداخلة ارتبطت بالمجتمع والدولة والمؤسسات الدينية، ولم يكن الانتماء الديني

---

[90] ف . دياكوف وس.كوفاليف – الحضارات القديمة – الجزء الأول – ترجمة / نسيم واكيم اليازجي- دار علاء الدين – سوريا -2000 - ص 153, و أ.عبد الرحمن الرافعي – تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة من فجر التاريخ إلى الفتح العربي - ص 38 , و جيمس هنري بريستد – تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي – ترجمة / د.حسن كمال – مراجعة وتصحيح / محمد حسنين الغمراوي - الطبعة الثانية – مكتبة المدبولي – القاهرة – 1996- ص 7

[91] د.نعيم فرح – موجز تاريخ الشرق الأدنى القديم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي– دار الفكر – دمشق – 1972م - ص 117, و مختار السويفي - أم الحضارات: ملامح عامة لأول حضارة صنعها الإنسان– ص 58, نيقولا جريمال – تاريخ مصر القديمة - ص 63 وما بعدها, و د.سمير أديب – موسوعة الحضارة المصرية القديمة– ص285

[92] د.عبد الوهاب شاكر – تاريخ البريد في مصر – سلسلة ذاكرة مصر المعاصرة - مكتبة الإسكندرية - الإسكندرية – 2013م - ص 9, و ت . ج جيميز – الحياة أيام الفراعنة: مشاهد من الحياة في مصر القديمة – ص 139, و د . أحمد محمد أبو عوف – عبقرية الحضارة المصرية القديمة - ص 56, و د.محمد على سعد الله – تاريخ مصر القديمة– ص283

[93] د.أحمد أبو زيد وآخرين – حكمة المصريين– ص 35, و أ.مختار السويفي - أم الحضارات: ملامح عامة لأول حضارة صنعها الإنسان - ص 58

[94] LiseManniche-Sexual Life in Ancient Egypt- Routledge- Columbia University- New York, N.Y- 1987-p112

[95] د.أحمد أبو زيد وآخرين – حكمة المصريين– ص 35, و أ.مختار السويفي - أم الحضارات: ملامح عامة لأول حضارة صنعها الإنسان - ص 58

[96] المعنى نفسه عند: د.لويس إبراهيم حزبون – أصول علم الاجتماع الديني: دراسة منهجية- المعهد المسكوني للدراسات اللاهوتية – بيروت/ لبنان – 1989م – ص72

يُصنَّف وفق الهويات الدينية المعروفة في العصر الحديث كالإسلام والمسيحية واليهودية والبوذية. ومن ثم، **يعني ذلك أن الدولة المصرية القديمة عرفت نظام تعدد الآلهة، ولم تعرف نظام تعدد الأديان**, وذلك نظرًا لقيام المملكة المصرية القديمة قبل نشوء وتطور الأديان بالوصف المعاصر المعقد .

ورغم اتسام النظام الديني في مملكة مصر القديمة بتعدد الآلهة وتنوع وظائفها ومكانتها في المعتقدات والممارسات الدينية، كانت الأديان المصرية الدقيمة المتعددة ترتكز على أساس عقدي واحد يتمثل في عبادة الفرعون والولاء التام له[97], وعبادة تلك الآلهة التي ينطق الفرعون بأسمائها, ويمثلها هو وأعوانه [98] مثل الإله "تحوت" إله التشريع[99], والإلهة "ماعت" إلهة العدالة, والإلهة "سشات" إلهة الكتابة والإدارة, ويُلاحظ أن عبادة الفرعون لم تؤدي إلى إلغاء عبادة الآلهة الأخرى، حيث نظر المصريون القدماء إلى الفرعون بوصفه حلقة وصل بين عالم الآلهة وعالم البشر، ويمارس الطقوس نيابة عن المجتمع والدولة - مع اختلاف طبيعة مكانته الدينية من عصر إلى آخر - وكان احترام النظام والحق والقيام بالواجبات الدينية من القيم الأساسية في التصور المصري القديم، وهذا ما انعكس في النصوص الدينية والأدبية وفي الممارسات المرتبطة بإدارة الدولة والمؤسسات الدينية, حيث سعى القدماء المصريون إلى إرضاء هذه الآلهة بالأقوال والأفعال معًا [100] .

و مما يؤكد معرفة الدولة المصرية القديمة بنظام تعدد الآلهة أن المملكة المصرية القديمة انقسمت إلى أقاليم متعددة, وكان لكل إقليم إلهه الذي رُسم ونُحت على هيئة حيوان مقدس معبود في حدود هذا الإقليم كرمز ديني وإداري له, وذلك نظرًا لاختلاف مفهوم الله بين الأقاليم[101], فنجد إقليم يعبد الخنزير ويتخذه حيوان مقدس ورمز ديني له, بينما نجد إقليم آخر يعبد العجل ويتخذه حيوان مقدس ورمز ديني له[102], ومع تعدد الآلهة كان الفرعون هو المسئول الأول عن الخدمة الدينية في كل أرجاء المملكة المصرية القديمة, بوصفه الكاهن الأكبر والرئيس الأعلى للكهنة في الإدارة المركزية, وفي كل دروب الإدارة المحلية, وما كان الكهنة إلا مجرد نواب عن الملك في ممارسة الطقوس الدينية, حيث مارس الكهنة هذه الطقوس باسم الفرعون و تحت إشرافه ووفقا لتعليماته[103], ومما يؤكد ذلك قول أحد الكهان المُعينين بأحد المعابد لزملائه في ذلك المعبد : (**الملك هو الذي أرسلني لإجلاء طلعة الإله**)[104] وذلك إثباتا لشرعية وجوده معهم وبينهم .

لذلك، لم يكن من المتصور أن يتولى شخصٌ منصبًا عامًا دون أن يكون منتميًا إلى المنظومة الدينية السائدة في الدولة - في ظل المكانة الدينية التي كان يحظى بها الفرعون كما سبق القول - حتى لو أتى هذا الشخص من إقليم يختلف رمزه الديني عن الرمز الديني السائد في الإدارة المركزية المصرية القديمة، فالمسألة كانت مسألة عقيدة مترسخة في عقول ونفوس المصريين القدماء، ولم تكن مجرد

---

(97) د.محمود السقا – تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية - ص 153.

وقد استعمل العهد القديم من الكتاب المقدس كلمة عبيد فرعون للتعبير عن كبار الموظفين وكبار العسكريين الخاضعين لفرعون حيث جاء في نصوصه: يَنْظُرُ الرَّبُّ إِلَيْكُمَا وَيَقْضِي، لأَنَّكُمَا أَنْتَنْتُمَا رَائِحَتَنَا **فِي عَيْنَيْ فِرْعَوْنَ وَفِي عُيُونِ عبيده** ..."رَفَعَ الْعَصَا وَضَرَبَ الْمَاءَ الَّذِي فِي النَّهْرِ أَمَامَ **عَيْنَيْ فِرْعَوْنَ وَأَمَامَ عُيُونِ عبيده** ...طَرَحَ هَارُونُ عَصَاهُ أَمَامَ فِرْعَوْنَ وَأَمَامَ عبيده"...."فَارْتَفَعَ الذُّبَانُ عَنْ فِرْعَوْنَ **وعبيده** وَشَعْبِهِ..[34]**وَلكِنْ فِرْعَوْنُ ..**عَادَ يُخْطِئُ وَأَغْلَظَ قَلْبَهُ **هُوَ وعبيده"**سفر الخروج 5 :10 و20و29 و31 و35, و النص القائل "فَحَسُنَ **فِي عَيْنَيْ فِرْعَوْنَ وَفِي عُيُونِ عبيده"** سفر التكوين 45: 16

(98) ن. ي – تاريخ توت عنخ آمون محرر مصر العظيم- ص 158

(99) د.عريان لبيب حنا – الشخصية المصرية في مصر القديمة– ص 51 و 211, و د.محمود السقا – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية– ص 153

(100) سير و.م فلندرز بلتري – الحياة الاجتماعية في مصر القديمة– ص 158, و د.عريان لبيب حنا – الشخصية المصرية في مصر القديمة - ص 212, و سيرج سونيورن – كهان مصر القديمة– ص 36

(101) إريك هورنونج-ديانة مصر الفرعونية: الوحدانية والتعدد- ترجمة/ محمود طه و مصطفى أبو الخير- مكتبة مدبولي– القاهرة- 1995- ص10 ومابعدها

(102) د.محمود سلام زناتي – من طرائف العادات وغرائب المعتقدات – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – 1996- ص 1, و د.سمير أديب – موسوعة الحضارة المصرية القديمة– ص756, و د.محمد بيومي مهران – مصر والشرق الأدنى القديم: الحضارة المصرية القديمة .. الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والقضائية والدينية – الجزء الثاني - ص 180

(103) د.محمد على سعد الله – تاريخ مصر القديمة – مركز الإسكندرية للكتاب- الإسكندرية – 2001 م- ص 69, و سيرج سونيورن – كهان مصر القديمة – ص 39و40, و د.محمد بيومي مهران – مصر والشرق الأدنى القديم: الحضارة المصرية القديمة .. الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والقضائية والدينية – الجزء الثاني - ص 149

(104) سيرج سونيورن – كهان مصر القديمة– ص50

مسألة رمز ديني يعبر عن كهنة معينين أو معبد بذاته، وقد أدى ذلك إلى اصطباغ نظام الإدارة العامة بالصبغة الدينية، التي ترتب عليها ظهور بعض ملامح الحكم ذي الطابع الثيوقراطي، ولاسيما مع ازدياد نفوذ الكهنة في عصر الانتقال الثالث، وقد ظلت مظاهر النفوذ الديني والسياسي للكهنة قائمة بدرجات متفاوتة حتى عهد الملك "بسماتيك الأول" في الأسرة السادسة والعشرين، حين بدأت السلطة الملكية في الحد من نفوذ بعض الكهنوت وإعادة تعزيز مركزية الدولة[105].

وكان لكل إدارة - في ظل المملكة المصرية القديمة- إله خاص بها؛ فالحكومة كان لها إله يُعرف بـ«تحوت»، وكان شاغلو المناصب بها من كهنة «تحوت»[106]، كما كان للقضاء إله يُعرف بـ«ماعت»، وكان القائمون على شؤونه من كهنة «ماعت». وكذلك ارتبطت الإدارة العامة بإله يُعرف بـ«سشات»، وكان شاغلو المناصب فيها يُعرفون بكهنة «سشات»[107]، ويعكس ذلك مدى تغلغل الرمزية الدينية في تنظيم أجهزة الدولة المصرية القديمة، حيث كان الوزير يجمع بين صفة الكاهن ومهمة تمثيل الآلهة المشار إليها آنفًا، في حين عُد الملك الناطق بأسماء الآلهة والمعبر عن إراداتها[108].

المبحث السادس

معيار الانتماء إلى الدولة المصرية القديمة

يُقصد بمعيار الانتماء إلى الدولة المصرية القديمة ارتباط الشخص بالدولة المصرية القديمة وولاؤه لها، واعتزازه بهويتها وحضارتها ونظمها بما يعكس مدى ارتباطه بالمجتمع والدولة التي ينتمي إليها[109]، وقد عرفت الدولة المصرية القديمة صورًا من التمييز بين أبناء المجتمع المصري وغيرهم، وكان شغل المناصب العامة يرتبط، في الأصل، بالانتماء إلى المجتمع والدولة المصرية والخضوع للسلطة الملكية؛ إذ كان شاغلو المناصب العامة يؤدون مهامهم في إطار النظام الإداري والديني القائم الذي احتل فيه الملك مكانة دينية وسياسية محورية بوصفه صاحب السلطة العليا والوسيط بين الآلهة والبشر[110],ولم يكن للأجانب - بوجه عام - حقٌّ أصيل في تولّي المناصب العامة في الدولة المصرية القديمة، إذ ارتبط شغل المناصب الإدارية والدينية والعسكرية، في الأساس، بأفراد المجتمع المصري، مع وجود حالات استثنائية تمكّن فيها بعض الأجانب من الاندماج في المجتمع المصري وتولّي بعض المناصب، ولا سيما في فترات لاحقة من التاريخ المصري القديم [111],لذلك، يمكن القول إن مفهوم الانتماء إلى الدولة المصرية القديمة كان يقوم على ثلاثة أبعاد رئيسية، يمكن بيانها على النحو الآتي:

البعد الجغرافي: ويتمثل في إقامة أفراد الجماعة داخل إقليم الدولة المصرية وخضوعهم لسلطتها.

البعد الإنساني: ويتمثل في الانتماء إلى الجماعة المصرية، وما يرتبط بذلك من صلات بالنسب والأصول المصرية.

البعد الديني:- ويتمثل في الارتباط بالمعتقدات والشعائر الدينية السائدة في الدولة، وما كان للفرعون من مكانة دينية وسياسية بوصفه حاكم البلاد ووسيطًا بين البشر والآلهة.

لذلك يمكن القول إن الدولة المصرية القديمة عرفت - في صورة أولية - بعض معايير الانتماء إلى

---

(105)د.محمود السقا – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية– ص 136, و يان أسمان – ماعت مصر الفرعونية وفكرة العدالة الاجتماعية - ص 21, و د.محمد شفيق غربال وآخرون - تاريخ الحضارة المصرية: العصر الفرعوني - ص 129، ود . فتحي المرصفاوي - تاريخ القانون المصري: دراسة تحليلية - دار الفكر العربي – القاهرة- 1977 م - ص281 ومابعدها

(106) د.عبد العزيز صالح – الأسرة المصرية في عصورها القديمة - ص142, و د.عريان لبيب حنا – الشخصية المصرية في مصر القديمة– ص225

(107) د.زكي عبد المتعال – تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص من الوجهة المصرية - ص 130

(108) د.عريان لبيب حنا – الشخصية المصرية في مصر القديمة– ص 212

(109) المعنى نفسه عند: د.مجد الدين خمش – المواطنة والهوية الوطنية في الأردن والوطن العربي – ط1- دار الناشرون والموزعون - عمان / الأردن - 2019م - ص66

(110) Hess R.S-Hurrians and Other Inhabitans of Late Bronze Age Palestine – levant 29 -1997-p153

و د.طالب عبد الله الصمادي – الإدارة المصرية في بلاد الشام خلال حكم الدولة الفرعونية الحديثة 1550-1200 ق. م – مجلة مؤتة للبحوث والدراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية - الأردن - مج 23 – ع 6 - 2008 – ص 167

(111) د.زكي عبد المتعال – تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص من الوجهة المصرية - ص 126

الجماعة السياسية، كالإقامة والأصل واللغة والدين، بوصفها روابط ولاء بين الفرد والدولة تشبه نظم الجنسية في العصر الحديث [112], وبالتالي يكون الشخص الأجنبي عنهم هو المجهول لديهم وهذا يتضح من قول الحكيم آني لأحد الشباب:

(إحذر المرأة الأجنبية المجهولة في بلدتها)[113]

وكانت الدولة المصرية القديمة- ولا سيما خلال عصر الدولة الحديثة- تبسط نفوذها على بعض الأقاليم والبلدان المجاورة من خلال تعيين حكام ومبعوثين وشاغلي مناصب إدارية وعسكرية لمتابعة شؤونها وضمان خضوعها للسلطة المصرية[114]. وقد أشارت المصادر إلى وجود ممثلين للفرعون وحاميات وإدارات مصرية في بعض المناطق الخاضعة للنفوذ المصري، ولا سيما في بلاد الشام والنوبة، بما أسهم في نقل النظم والممارسات الإدارية المصرية إلى تلك المناطق، وكان أهل هذه البلاد يطلقون على شاغلي المنصب العامة من المصريين الوافدين إليهم من المملكة المصرية القديمة لقب "مندوبي الفرعون أي"الممثلين للفرعون في بلادنا, وكانوا يطلقون عليهم أيضا المراقبين المصريين بما يعني " المراقبين المصريين لبلادنا"[115],ويكشف ذلك عن تميّز واضح في مكانة المصريين عن الأجانب داخل جهاز الدولة [116].

ومنذ عهد الأسرة العشرين دخل الأجانب في سلك المنصب العام, وتولوا مناصب هامة وكبرى في البلاط الملكي, مثل "مهر – بعل" و"ينيني" اللذان كانا يعملا في منصب ساقي الملك, وشاغل المنصب العام"الليكي" الذي كان يعمل كاتبًا في الخزانة العامة, وبن – عوزن الذي كان يعمل رئيسا للمبعوثين في بلاط الملك "مرنبتاح", حيث كان هؤلاء الأشخاص يشغلون مناصب عامة رغم أنهم كانوا ينحدرون من أصول سومرية وبابلية[117]، ويؤكد الأستاذ الدكتور / محمود سلام زناتي على دخول الأجانب مصر من خلال نصين وردا بالعهد القديم[118] وهما :

النص الأول: دخول النبي إبراهيم إلى مصر هرباً من الجوع, حيث يقول النص: (وَحَدَثَ جُوعٌ في الأَرْضِ, **فَٱنْحَدَرَ إبرامُ إبراهيم إلى مَصْرْ** لِيَتَغَرّب هُنَاكَ, لأن الْجُوعَ فِيْ الأَرْضِ كَانَ شَدِيداً)[119] .

النص الثاني: دخول النبي يعقوب إلى مصر لشراء قمح حيث يقول النص: (فَلَمَا رَأَى يَعْقُوبُ أَنَّهُ **يُوجَدُ قَمْحٌ فِي مِصْرَ**، قَالَ يَعْقُوبُ لِبَنِيهِ: لِمَاذَا تَنْظُرُونَ بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ؟, وَقَالَ إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ أَنَّهُ يُوجَدُ قَمْحٌ فِي مِصْرَ. **انْزِلُوا إِلَى هُنَاكَ وَاشْتَرُوا لَنَا مِنْ هُنَاكَ** لِنَحْيَا وَلاَ نَمُوتَ، فنَزَلَ عَشَرَةٌ مِنْ إِخْوَةِ يُوسُفَ لِيَشْتَرُوا قَمْحًا مِنْ مِصْرَ)[120].

المبحث السابع

معيار بلوغ السن المناسب لتولي المناصب العام

يُقصد بمعيار بلوغ السن المناسب لتولي المناصب العامة أن يكون الشخص قد بلغ السن التي تؤهله

---

[112] د.هشام صادق – الجنسية والموطن ومركز الأجانب – المجلد الأول – منشأة المعارف- الإسكندرية – 1977- ص 32, و د.حفيظة السيد الحداد – الجنسية ومركز الأجانب – بدون دار نشر - الإسكندرية – 2008- ص9, و د.عز الدين عبد الله – القانون الدولي الخاص – الجزء الأول – الطبعة الحادية عشر – دار النهضة العربية – القاهرة - 1986- ص 124 وما بعدها

[113] د.سمير أديب – موسوعة الحضارة المصرية القديمة – ص 724

[114] T.Bryce – Letters of The Great Kings of the Ancient Near East- The Royal Correspondences of The Late Bronze Age -Routledge Taylor and Francis group- London-2003-p43

[115] د.طالب عبد الله الصمادي – الإدارة المصرية في بلاد الشام خلال حكم الدولة الفرعونية الحديثة 1550-1200 ق. م – ص 157

[116] يذكر العهد القديم من الكتاب المقدس أن المصريين كانوا شعبا منغلقا على نفسه, لا يؤاكل الغرباء ولا يخالطهم بشكل تام, فقد ورد في سفر التكوين الإصحاح 54 العدد 32 ذلك النص الذي مفاده: (**المِصرِيّونَ لَا يَقْدِرُونَ أَنْ يَأكلُوا طَعَامًا مَعْ الْعَبْرَانِيين, لأنّه رِجْسٌ عِنْدَ المِصرِيين**) وتتأكد الحقيقة ذاتها في سفر الخروج الإصحاح 2 العدد 6و7 من نصين يحكيان عن قصة إيجاد ابنة فرعون للنبي موسى حين كان رضيعا مُلقى في اليم, ومفاد النصين: (**هَذَا مِن أوْلادِ الْعبْرانيين, فَقَالتْ أخْتُهُ لابنَةِ فَرْعُونْ, هَلْ اذْهَبْ وادعُو لَكْ امْرَأةْ مُرْضِعَةْ مِنَ الْعِبرَانِيّاتِ لِتُرْضِعْ لَكْ الْوَلَدْ**) مما يدل على تمييز المصرين لأنفسهم حتى عن العبرانيين المقيمين معهم بمصر .

[117] د.محمود سلام زناتى – حقوق الإنسان في مصر الفرعونية– ص 357

[118] د.محمود سلام زناتى – حقوق الإنسان في مصر الفرعونية – ص354

[119] سفر التكوين – الإصحاح 12 – العدد 10

[120] سفر التكوين – الإصحاح 42 – الأعداد 1 - 5

قانونيًا وعمليًا لتحمل مسؤوليات المنصب بما يعكس قدرًا مناسبًا من النضج والخبرة والقدرة على اتخاذ القرارات وتحمل تبعاتها[121]،

وقد كان التعليم في مصر القديمة يبدأ في سن مبكرة، ولا سيما بالنسبة إلى من أُعدّوا للانخراط في أعمال الكتابة والإدارة، فكان الطالب في مصر القديمة يبدأ تعليمه في سن مبكرة، ثم ينتقل إلى مراحل متقدمة من التعليم والتدريب على الكتابة والإدارة، وقد استغرق هذا المسار - وفقًا لبعض المصادر - نحو اثنتي عشرة سنة، تبدأ تقريبًا من سن العاشرة وتمتد إلى سن الثانية والعشرين[122]، ومن ثم، يمكن اعتبار سن الثانية والعشرين، وفق هذا التصور، سنًا تقريبيًا لاكتمال التأهيل للتولي الفعلي للمناصب العامة، كما تشير بعض المصادر إلى ارتباط هذا السن ببداية ممارسة المرأة للعمل[123].

ويتأكد ارتباط هذه المرحلة العمرية بالنضج وتحمل المسؤولية من خلال الوصية الموجهة إلى الملك مريكارع، التي يوصيه فيها أبوه بالنهوض بجماعة الشبان الذين بلغوا سن العشرين والتي مفادها: **(انهض بجماعة الشبان الذين هم في سن العشرين)**[124]، ومن ثم، يمكن اعتبار سن العشرين تقريبًا مؤشرًا على بلوغ مرحلة النضج التي تؤهل الشاب لتحمل بعض المسؤوليات العامة، ولا سيما في مجالات الكتابة والإدارة. أما الحرفيون وأصحاب المهن، فكانوا يبدأون التدريب على حرفهم في سن أصغر نسبيًا، نظرًا لاختلاف طبيعة التعليم والتدريب المهني عن التعليم الكتابي والإداري وطول مدته؛ ولذلك كان من الممكن أن يبدأ بعضهم ممارسة حرفته في سن مبكرة، دون أن يعني ذلك وجود سن موحد للتعيين في المناصب أو المهن داخل الدولة المصرية القديمة [125] .

ويُظهر ما تقدم أن تحديد السن المناسب لتولي المناصب العامة في مصر القديمة لم يكن منفصلًا عن منظومة التعليم والتأهيل المهني التي كانت تسبق الالتحاق بالعمل العام، إذ ارتبطت أهلية الشخص لشغل المنصب بقدرته على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لممارسة اختصاصاتها، ومن ثم، فإن بلوغ سن معينة لم يكن مجرد شرط زمني أو رقمي، وإنما كان قرينة على اكتمال مرحلة من مراحل الإعداد العلمي والعملي التي تؤهل الشخص للانتقال من مرحلة التعلم إلى مرحلة تحمل المسؤولية. ويبدو ذلك أكثر وضوحًا بالنسبة إلى الكتبة وشاغلي المناصب العامة ذات الطبيعة الإدارية، الذين كانت طبيعة أعمالهم تتطلب إلمامًا بالقراءة والكتابة والحساب وتسجيل المعاملات ومباشرة الأعمال الإدارية، وهي مهارات لا تتحقق عادة إلا بعد فترة من الدراسة والتدريب.

كما أن اختلاف السن اللازمة للالتحاق بالمناصب باختلاف طبيعة العمل يكشف عن عدم وجود سن موحدة بالضرورة لجميع المناصب العامة، وإنما كان الاعتبار لطبيعة المنصب ومستوى التأهيل المطلوب له. فالمهن والحرف المرتبطة بالمرافق المختلفة للدولة كانت تسمح بالالتحاق بها في سن أصغر نسبيًا، نظرًا إلى اعتمادها بدرجة أكبر على التدريب العملي واكتساب المهارة المهنية، بينما احتاجت المناصب الكتابية والإدارية إلى مدة أطول من التعليم والتأهيل. ومن ثم، فإن معيار السن كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمستوى التعقيد الإداري، فكلما ارتفعت المتطلبات العلمية والإدارية للمنصب العام زادت الحاجة إلى استكمال قدر أكبر من الدراسة والتدريب قبل توليها.

المبحث الثامن

معيار النوع الاجتماعي

يُقصد بمعيار النوع الاجتماعي تحديد مدى ارتباط تولي المنصب بكون الشخص ذكرًا أو أنثى، وفقًا

---

(121) المعنى نفسه عند: د.عبد الشافي محمد عبد اللطيف – الإدارة في الإسلام – المؤسسة الثقافية العمالية – الاتحاد الاشتراكي العربي- القاهرة – 1977م – ص 59 وما بعدها

(122) د.مهاب درويش – التربية والتعليم في مصر القديمة– ص 6، و د.سمير أديب – موسوعة الحضارة المصرية القديمة– ص 282 وما بعدها

(123) *Paturet,Georges* - De *la condition* juridique de la femme dans l'ancienne Égypte - Ernest Leroux – Paris - 1886 - p 5

(124) د.محمد شفيق غربال وآخرون - تاريخ الحضارة المصرية: العصر الفرعوني - ص 195

(125) د.محمود سلام زناتى – حقوق الإنسان في مصر الفرعونية– ص 115

للقواعد أو التقاليد المنظمة لشغل المنصب، وما إذا كانت هذه القواعد تشترط نوعًا اجتماعيًا معينًا لتولي المسؤولية[126]، ويجدر التنويه إلى أنه لم تكن الذكورة شرطاً لتولي المناصب العامة في المملكة المصرية القديمة، حيث أقرّ المصريون القدماء للمرأة حق تولّي المناصب العامة داخل الدولة المصرية القديمة.

وقد أشارت بعض المصادر والوثائق المصرية القديمة إلى تولّي المرأة عددًا من المناصب والأدوار الإدارية، إذ عُرفت نساء مارسن أعمال الكتابة والإدارة، كما تولّت بعضهن مناصب عامة ذات مكانة بارزة مثل مناصب : رئيسة المخازن, مراقبة المخازن الملكية, مفتشة غرفة الطعام, مفتشة الخزانة, أمينة الخزانة, المشرفة على الملابس, مديرة قطاع الأقمشة, مديرة الكهنة الجنائزيين, مديرة الناحيات, المسئولة عن الضياع الجنائزية, رئيسة المطربات[127], كاتبة الرسائل الملكية, رئيسة الحكيمات"[128], كما شغلت بعض النساء أدوارًا في القصر الملكي من بينها تولّي مهام التوليد والرضاعة، وهذا ما يتوافق مع ما ورد في قصة موسى عليه السلام في القرآن الكريم في قوله تعالى :

(وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ)[129]

ومن أشهر النساء اللاتي تولين مناصب عامة في الدولة المصرية القديمة: "بيسيشت" التى عملت كمديرة أطباء[130], و"سش سشت" التى كانت تعمل كمعلمة بداخل البلاط الملكي[131], و"تشات" وكيلة أملاك الحاكم "ختوم حتب الثاني", و"ببني حسن" مديرة خزائن سد جواتيت والمسئولة عن جميع أملاك سيدها[132], و "نبت" التى كانت تعمل وزيرة وقاضية في الأسرة السادسة والعشرين[133] , والملكة "إياح حتب" التي عملت كمستشارة للملك "سقنن رع" أحد ملوك الأسرة السابعة[134], والطبيبة "ميريت بتاح" التي عملت في القصر الملكي في الأسرة الثالثة[135], والقاضية "نفرايحي" التي كانت تشترك في الحكم مع هيئة المحلفين في بيت العدل الكبير المحكمة العليا"[136] .

وهذا يدل على المكانة الاجتماعية والقانونية التي تمتعت بها المرأة في مصر القديمة، إذ تمتعت بأهلية قانونية واسعة، ومارست عددًا من الحقوق والتصرفات القانونية، بما جعل مركزها القانوني متقدمًا مقارنةً بالعديد من المجتمعات القديمة. ومن ثم، تعكس مكانة المرأة في الحضارة المصرية القديمة قدرًا ملحوظًا من الاعتراف بقدرتها على التملك والتصرف وإبرام بعض المعاملات القانونية، إلى جانب مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية[137]، وقد عبّرت بعض النصوص الأدبية المصرية القديمة عن تقدير مكانة المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع، ومنها النص الذي مفاده:

(المرأة رسالة السماء إلى الأرض لاستمرار معجزة الخلق ودوامها)[138].

---

(126) المعنى نفسه عند: د.معتصم تركي ضلاعين – الجندر: فجوة النوع الاجتماعي ودورها في اختلال البيئة الجامعية – ط1 – دار الخليج للنشر والتوزيع – عمان / الأردن – 2021م – ص 25 وما بعدها

(127) د.محمود سلام زناتى – حقوق الإنسان في مصر الفرعونية– ص 258 ومابعدها

(128) د.عبد العزيز صالح – الأسرة المصرية في عصورها القديمة - ص141

(129) سورة القصص الآية 12

(130) د.سمير أديب – موسوعة الحضارة المصرية القديمة– ص 717, و د.محمود سلام زناتى – حقوق الإنسان في مصر الفرعونية– ص 249

(131) كريستيان ديروش نوبلكور – المرأة الفرعونية - ترجمة / فاطمة عبد الله محمود – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – 1999م - ص 204 وما بعدها

(132) د.محمود سلام زناتى – حقوق الإنسان في مصر الفرعونية– ص 250

(133) د.محمود سلام زناتي – قدماء المصريين هم أول من– ص 29, ود.جلال أحمد أبو بكر – المتوارث من مصر الفرعونية – دار المعارف – القاهرة – 2014- ص 126

(134) د . أحمد ماهر – تاريخ مصر الفرعونية – دار الكتب – القاهرة – 2015- ص 72

(135) Barbara Allman-Breaking the *Glass Ceiling: The Most Influential Women* -The Rosen Publishing Group – New York -2018- p11

(136) د.وسيم السيسي – مصر علّمت العالم – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة - 2015 - ص 56

(137) د.إيمان السيد عرفة – المركز القانوني والاجتماعي للمرأة المصرية في العصرين الفرعوني والبطلمي ومدى تطبيق مبدأ المساواة عليها دراسة تاريخية مقارنة – مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة المنوفية – شبين ا لكوم – مج 11- ع 21- القاهرة- 2002- ص 169 و194، ود.محمد السيد غلاب – البيئة والمجتمع – مكتبة المعارف الحديثة- القاهرة – 2001- ص 112, و د.عبد الحليم نور الدين – دور المرأة في المجتمع المصري القديم – المجلس الأعلى للآثار – القاهرة - 1995– ص 147, و د.زاهي حواس – سيدة العالم القديم – دار الشروق – القاهرة – 2001 – ص 100

(138) د.سيد كريم – الحكم والأمثال في الأدب الفرعوني - ص76

ومما يعكس المكانة التي حظيت بها المرأة في المجتمع المصري القديم حضور عدد من المعبودات الإناث في المعتقدات الدينية المصرية، وارتباطهن بمجالات متعددة من الحياة الدينية والاجتماعية؛ ومن أبرزهن: "ماعت" التي ارتبطت بالعدل والنظام والحق(139)، و"سشات" التي ارتبطت بالكتابة والتسجيل والمعرفة(140)، وحتحور التي ارتبطت بالأمومة والحب والموسيقى والخصوبة، إلى جانب "حقت" المرتبطة بالولادة والخصوبة، و"عنقت" المرتبطة بالمياه والنيل والشلالات، و"ساتت" المرتبطة بالخصوبة والحماية، و"مسخنت" المرتبطة بالولادة(141). ويعكس هذا الحضور البارز للمعبودات الإناث في الفكر الديني المصري القديم المكانة المهمة التي احتلتها الأنوثة والأمومة في الثقافة المصرية القديمة.

ويُستفاد من ذلك أن معيار النوع الاجتماعي لم يكن، في الأصل، حائلاً مطلقًا أمام مشاركة المرأة في الوظائف العامة داخل الدولة المصرية القديمة، وإنما ارتبط شغل المناصب بمدى توافر الكفاءة والقدرة والمكانة الاجتماعية والقانونية اللازمة للقيام بمهام المنصب العام، وتكشف النماذج السابقة عن اتساع نطاق مشاركة المرأة في مجالات الإدارة والكتابة والقضاء والطب والإشراف على الممتلكات والمؤسسات بما يعكس تصورًا اجتماعيًا وقانونيًا لم يحصر تولي المناصب العامة في الرجال على نحو مطلق، كما أن تولي بعض النساء لمناصب ذات طبيعة إدارية أو قضائية أو دينية يؤكد أن الاعتداد بالنوع الاجتماعي لم يكن قاعدة عامة مانعة من تولي المرأة للمسؤوليات العامة، وإنما كانت هناك مساحة واقعية لممارسة المرأة لاختصاصات ترتبط بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وذلك بحسب الظروف التاريخية وطبيعة المنصب العام ومكانة شاغلته.

ومن ثم، يمكن القول إن معيار النوع الاجتماعي في نظام الإدارة العامة بالمملكة المصرية القديمة كان يتسم بقدر من المرونة، إذ لم يقم على استبعاد المرأة من المناصب العامة لمجرد كونها أنثى، وإنما سمح لها – في حدود ما تكشف عنه الأدلة التاريخية – بممارسة اختصاصات ومسؤوليات متعددة، بعضها من المناصب ذات الأهمية الإدارية والقضائية والدينية. ويؤكد ذلك أن حضور المرأة لم يقتصر على الأدوار الأسرية أو الاجتماعية التقليدية؛ بل امتد إلى المجال العام، مما يدل على إدراك المجتمع المصري القديم لأهمية دورها في إدارة مؤسسات الدولة والقيام بالمهام التي تتطلب قدرًا من الخبرة والكفاءة. وبذلك، فإن دراسة معيار النوع الاجتماعي في ضوء النظام الإداري المصري القديم تكشف عن صورة أكثر توازنًا لمفهوم المشاركة في تولي المناصب العامة، وتبرز أن قصر بعض المناصب العامة على جنس معين لم يكن مبدأً عامًا يحكم جميع المناصب، وإنما كان يتحدد وفق طبيعة المنصب العام والظروف الاجتماعية والسياسية والدينية السائدة في كل فترة تاريخية.

الخاتمة

يتضح من خلال دراسة أهم معايير تولي المناصب العامة في مصر خلال عصر الحضارة المصرية القديمة أن الدولة المصرية القديمة لم تكن مجرد نظام سياسي قائم على السلطة الملكية، وإنما كانت دولة ذات بناء إداري وقانوني متطور يقوم على مجموعة من القواعد والمعايير التي هدفت إلى اختيار الأشخاص القادرين على تحمل مسؤوليات إدارة الدولة، فقد ارتبط المنصب العام في الفكر المصري القديم بمفهوم الخدمة والمسؤولية، ولم يكن مجرد وسيلة لتحقيق المكانة أو النفوذ، بل كان تكليفًا يرتبط بالحفاظ على النظام العام وتحقيق العدالة وفقًا لمبادئ "ماعت."

وقد كشفت الدراسة أن معايير تولي المناصب العامة تضمنت أبعادًا متعددة تجمع بين الجوانب القانونية والإدارية والأخلاقية والدينية ، حيث كان الولاء للدولة والملك عنصرًا أساسيًا لضمان استقرار النظام

(139) د.محمود السقا – فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية– ص 334

(140) د.عريان لبيب حنا – الشخصية المصرية في مصر القديمة– ص 51

(141) د.محمد بيومي مهران – مصر والشرق الأدنى القديم: الحضارة المصرية القديمة .. الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والقضائية والدينية – الجزء الثاني - ص 425 وما بعدها

السياسي، بينما مثلت الكفاءة والتعليم وسائل ضرورية لضمان قدرة شاغل المنصب العام على أداء مهامه، كما لعبت السمعة والسلوك الأخلاقي والدين دورًا مؤثرًا في تحديد مدى صلاحية الفرد لتولي المسؤولية العامة، وذلك باعتبار أن المسؤول الإداري كان يمثل جزءًا من النظام الذي يحقق التوازن والعدالة داخل المجتمع.

كما أظهرت الدراسة أن بعض المعايير المرتبطة بتولي المناصب العامة في مصر القديمة تحمل دلالات قريبة من المبادئ التي يقوم عليها القانون الدستوري والإداري الحديث، وبخاصة فيما يتعلق بفكرة الأهلية، والجدارة، والمسؤولية الإدارية، وعلى الرغم من اختلاف طبيعة الدولة القديمة عن الدولة الحديثة، فإن التجربة المصرية القديمة قدمت نموذجًا تاريخيًا مهمًا في تطور فكرة تنظيم السلطة العامة ووضع معايير دقيقة لاختيار القائمين عليها.

ومن ثم، فإن دراسة معايير تولي المناصب العامة في مصر القديمة تؤكد أن الفكر القانوني والدستوري له جذور تاريخية ممتدة، وأن الحضارات القديمة أسهمت في بناء مفاهيم ما زالت حاضرة في النظم السياسية والقانونية المعاصرة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

- العهد القديم.
- القرآن الكريم.

ثانيًا: المراجع:

[1] أبكار السقاف – الدين في مصر القديمة – تقديم / مهدي مصطفى - دار العصور الجديدة – القاهرة – 2001م.

[2] أحمد إبراهيم أبو الحسن – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية – الجزء الأول: نظم القانون العام – دار المطبوعات الجامعية- الإسكندرية – 2000م .

[3] أحمد إبراهيم أبو الحسن – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت- 2003م.

[4] أحمد أبو زيد وآخرين – حكمة المصريين – تقديم وتحرير / محمد السيد سعيد – مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - القاهرة -العدد رقم 4 – 1999م.

[5] أحمد ماهر – تاريخ مصر الفرعونية – دار الكتب – القاهرة – 2015م.

[6] أحمد محمد أبو عوف – عبقرية الحضارة المصرية القديمة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة- 1999م.

[7] أحمد يوسف دودين – أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي (نظريًا وتطبيقيًا) – الطبعة الأولى – دار الأكاديميون للنشر والتوزيع – عمان/ الأردن – 1431هـ / 2011م.

[8] إدولف إرمان – ديانة مصر القديمة – ترجمة / عبد المنعم أبو بكر ومحمد أنور شكري – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة –1997م.

[9] إدولف إرمان وهيرمان رانكة – مصر والحياة المصرية في العصور القديمة – ترجمة / عبد المنعم أبو بكر ومحرم كمال – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – 1952م.

[10] إريك هورنونج-ديانة مصر الفرعونية: الوحدانية والتعدد- ترجمة/ محمود طه و مصطفى أبو الخير- مكتبة مدبولي– القاهرة- 1995م.

[11] أشرف إبراهيم سليمان – التحريات ورقابة القضاء في النظم المقارنة مع إطلالة على النظام القضائي الإنجليزي – ط1- المركز القومي للإصدارات القانونية – القاهرة – 2015م.

[12] ألبير بابيه – التاريخ الفكري والسياسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان- مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر والدراسات- القاهرة - 1998م.

[13] أنا مانسيني – ماعت وفلسفة العدالة في مصر القديمة – ترجمة / محمد رفعت عواد – مراجعة / جيهان زكي – تقديم / على رضوان – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – 2009م.

[14] إيمان السيد عرفة – المركز القانوني والاجتماعي للمرأة المصرية في العصرين الفرعوني والبطلمي ومدى تطبيق مبدأ المساواة عليها (دراسة تاريخية مقارنة) – مجلة البحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق – جامعة المنوفية – شبين الكوم– مج1 – ع 21 – شهر إبريل – 2002م.

[15] باهور لبيب – لمحات من الدراسات المصرية القديمة – مطبعة المقتطف – القاهرة – 1947م.

[16] بيير مونتيه – الحياة اليومية في مصر في عهد الرعامسة: من القرن الثالث عشر إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد – ترجمة / عزيز مرقص منصور – مراجعة / عبد الحميد الدواخلي – الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة – بدون عام نشر .

[17] ت . ج جيميز – الحياة أيام الفراعنة: مشاهد من الحياة في مصر القديمة – ترجمة / أحمد زهير أمين – مراجعة / محمود طاهر طه - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة – 1997م.

[18] جلال أحمد أبو بكر – المتوارث من مصر الفرعونية – دار المعارف – القاهرة – 2014م.

[19] جورج هارت – الحضارة المصرية القديمة – ترجمة /هالة حسنين – الطبعة الأولى - دار نهضة مصر – القاهرة – 2007م.
[20] جونيفييف هوسون ودومينيك فالبيل – الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان – ترجمة / فؤاد الدهان – مراجعة زكية طبوزادة – دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع – القاهرة – 1995م.
[21] جيمس بيكي – مصر القديمة – ترجمة / نجيب محفوظ – دار مصر للطباعة – القاهرة- 1932م.
[22] جيمس هنري بريستد – تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي – ترجمة حسن كمال – مراجعة وتصحيح / محمد حسنين الغمراوي - الطبعة الثانية – مكتبة المدبولي – القاهرة – 1996م.
[23] حفيظة السيد الحداد – الجنسية ومركز الأجانب – بدون دار نشر - الإسكندرية – 2008م.
[24] خالد فهمي – السعي للعدالة: الطب والفقه والسياسة في مصر الحديثة – ترجمة / حسام فخر – تدقيق / علاء سويف – دار الشروق للنشر والتوزيع – القاهرة – 2023م.
[25] دوجلاس بريور و إيملي تيتر – مصر و المصريين – ترجمة / عاطف معتمد ومحمد رزق – الهيئة المصرية العامة للكتاب– القاهرة- 2015م.
[26] زاهي حواس – 100 حقيقة مثيرة في حياة الفراعنة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة- 2010م.
[27] زاهي حواس – سيدة العالم القديم – دار الشروق – القاهرة – 2001م.
[28] زكي عبد المتعال – تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص من الوجهة المصرية – مطبعة نوري – القاهرة – 1935م.
[29] سليم حسن – موسوعة مصر القديمة – الجزء التاسع – الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة – 2000 م.
[30] سمير أديب – موسوعة الحضارة المصرية القديمة – دار العربي للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – القاهرة – 2000م .
[31] سيد توفيق أحمد – أهم آثار الأقصر الفرعونية – دار النهضة العربية - القاهرة- 1982م.
[32] سيد كريم – الحكم والأمثال في الأدب الفرعوني – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة - 1997م.
[33] سيد كريم – الكاتب المصري – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة - 1997م.
[34] سيد محمود القمني – رب الثورة أوزيريس وعقيدة الخلود في مصر القديمة – الطبعة الأولى - دار فكر – القاهرة –1988م.
[35] سير و.م فلندرز بلتري – الحياة الاجتماعية في مصر القديمة – ترجمة / حسن محمد جوهر وعبد المنعم عبد الحليم – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – 1975م.
[36] سيرج سونيورن– كهان مصر القديمة – ترجمة / زينب الكردي – مراجعة أحمد بدوي – الهيئة المصرية العامة للكتاب –القاهرة- 1975م.
[37] سيريل ألدريد – الحضارة المصرية من عصور ما قبل التاريخ حتى نهاية الدولة القديمة – ترجمة وتحقيق / مختار السويفي– مراجعة وتقديم أحمد قدري – الدار المصرية اللبنانية - القاهرة – 1989م.
[38] شعبان عبد العزيز خليفة – الكتب والمكتبات في العصور القديمة – مجموعة الببليوجرافيا التاريخية – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – 1997م.
[39] طالب عبد الله الصمادي – الإدارة المصرية في بلاد الشام خلال حكم المملكة المصرية القديمة الحديثة 1550-1200 ق. م – مجلة مؤته للبحوث والدراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية - الأردن - مج 23 – ع 6 - 2008م.
[40] طه عوض غازي- فلسفة وتاريخ نظم القانون المصري في العصر الفرعوني والبطلمي - دار النهضة العربية - القاهرة - 2001م.
[41] عبد الحليم نور الدين – دور المرأة في المجتمع المصري القديم – المجلس الأعلى للآثار – القاهرة – 1995م.
[42] عبد الرحمن الرافعي – تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة من فجر التاريخ إلى الفتح العربي – الطبعة الأولى- دار المعارف – القاهرة - 1963م.
[43] عبد الشافي محمد عبد اللطيف – الإدارة في الإسلام – المؤسسة الثقافية العمالية – الاتحاد الاشتراكي العربي- القاهرة – 1977م.
[44] عبد العزيز صالح – الأسرة المصرية في عصورها القديمة – الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة – 1988م.
[45] عبد العزيز صالح – الشرق الأدنى القديم – مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة – 2012م.
[46] عبد الفتاح رؤوف الجلالي –الالتزام بالواجب عند المصريين القدامى – مجلة إدارة مصر- القاهرة - مج 6 ع 1 – يوليو- 1973م.
[47] عبد المجيد الحفناوي – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية – دار الهدى للمطبوعات – الإسكندرية - 1964م.
[48] عبد المنعم أبو بكر – إخناتون – مطابع دار القلم - القاهرة -1961م.
[49] عبد الوهاب شاكر – تاريخ البريد في مصر – سلسلة ذاكرة مصر المعاصرة - مكتبة الإسكندرية - الإسكندرية – 2013م.
[50] عريان لبيب حنا – الشخصية المصرية في مصر القديمة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – 2003م.
[51] عز الدين عبد الله – القانون الدولي الخاص – الجزء الأول – الطبعة الحادية عشر – دار النهضة العربية – القاهرة – 1986م.
[52] عماد عيسى وسلوى صبحي – الصامتون يتكلمون – الجزء الأول: مصر في العصر الفرعوني – بدون دار نشر – القاهرة -2014م.
[53] ف . دياكوف وس.كوفاليف – الحضارات القديمة – الجزء الأول – ترجمة / نسيم واكيم اليازجي- دار علاء الدين – سوريا -2000م.
[54] فايز محمد حسين – تاريخ القانون – بدون دار نشر- الإسكندرية – 2007م.
[55] فايز محمد حسين – فلسفة النظم القانونية وتطورها – دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية – 2015م.
[56] فتحي المرصفاوي - تاريخ القانون المصري: دراسة تحليلية – دار الفكر العربي – القاهرة- 1977م.
[57] فرانسوا ديماس – آلهة مصر – ترجمة / زكي سوس – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – 1998م.
[58] فوزي حبيش – المنصب العام وإدارة شئون شاغل المنصب العامين – دار النهضة العربية – القاهرة - 1991م.
[59] كريستيان ديروش نوبلكور – المرأة الفرعونية – ترجمة / فاطمة عبد الله محمود – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – 1999م.
[60] لفليطي الأخضر – دراسات في المالية والمحاسبة – دار حميثرا للنشر والتوزيع – القاهرة – 2018م.

[61] لؤي صافي – العقيدة والسياسة: معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية – ط2– سلسلة قضايا الفكر الإسلامي (11)- المعهد العالمي للفكر الإسلامي – فيرجينا / الولايات المتحدة الأمريكية – 1419هـ / 1998م.
[62] لويس إبراهيم حزبون – أصول علم الاجتماع الديني: دراسة منهجية- المعهد المسكوني للدراسات اللاهوتية – بيروت/ لبنان – 1989م.
[63] مجد الدين خمش- المواطنة والهوية الوطنية في الأردن والوطن العربي – ط1- دار الناشرون والموزعون - عمان / الأردن - 2019م.
[64] مجدي عزيز جرس- نظام ترتيب الوظائف بين النظرية والتطبيق في القطاع الحكومي- الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – 1992م.
[65] محرم كمال – الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثانية - القاهرة –1998م.
[66] محمد السيد غلاب – البيئة والمجتمع – مكتبة المعارف الحديثة- القاهرة – 2001م.
[67] محمد بيومي مهران – مصر والشرق الأدنى القديم: الحضارة المصرية القديمة .. الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والقضائية والدينية – الجزء الثاني – الطبعة الرابعة – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية –1989م.
[68] محمد شفيق غربال وآخرون - تاريخ الحضارة المصرية: العصر الفرعوني – المجلد الأول – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – بدون تاريخ نشر.
[69] محمد عبد الهادي الشقنقيري – مذكرات في تاريخ القانون المصري: يشتمل على مصر الفرعونية ، مصر البطلمية ، مصر الرومانية ، مصر الإسلامية - دار الفكر العربي – القاهرة –1983م.
[70] محمد على سعد الله – تاريخ مصر القديمة – مركز الإسكندرية للكتاب- الإسكندرية – 2001م.
[71] محمد محسوب عبد المجيد – العدالة وأثرها في الشرائع القديمة – مجلة البحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة المنوفية – شبين الكوم– مج 13 – ع 25– 2004م.
[72] محمود السقا – تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية – مكتبة القاهرة الحديثة – القاهرة -1972م .
[73] محمود السقا – تاريخ النظم القانونية والاجتماعية – مكتبة القاهرة الحديثة – القاهرة – 1972م.
[74] محمود السقا – فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية – دار الفكر العربي – القاهرة-1978م.
[75] محمود سلام زناتى – حقوق الإنسان في مصر الفرعونية – الطبعة الخامسة – دار النهضة العربية - القاهرة – 2008م.
[76] محمود سلام زناتي – قدماء المصريين هم أول من - دار النهضة المصرية- القاهرة – 2005م.
[77] محمود سلام زناتي – من طرائف العادات وغرائب المعتقدات – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – 1996م.
[78] مختار السويفي - أم الحضارات (ملامح عامة لأول حضارة صنعها الإنسان) – الدار المصرية اللبنانية - القاهرة– 1999م.
[79] مختار السويفي– مصر القديمة (دراسات في التاريخ والآثار) – تقديم / محمد جمال الدين مختار – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة - 1997م.
[80] مرجريت مري – مصر ومجدها الغابر – ترجمة / محرم كمال – لجنة البيان العربي - القاهرة – 1957م.
[81] معتصم تركي ضلاعين – الجندر: فجوة النوع الاجتماعي ودورها في اختلال البيئة الجامعية – ط1 – دار الخليج للنشر والتوزيع – عمان / الأردن – 2021م.
[82] مهاب درويش – التربية والتعليم في مصر القديمة – مكتبة الإسكندرية – الإسكندرية – 2008م.
[83] ن. ي – تاريخ توت عنخ آمون محرر مصر العظيم - الطبعة الأولى - مكتبة مدبولي– القاهرة- 1999م.
[84] نعيم فرح – موجز تاريخ الشرق الأدنى القديم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي – دار الفكر – دمشق – 1972م.
[85] نيقولا جريمال – تاريخ مصر القديمة – ترجمة / ماهر جويجاتي – مراجعة زكية طبوزادة – الطبعة الثانية - دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع – القاهرة – 1990م.
[86] هشام صادق – الجنسية والموطن ومركز الأجانب – المجلد الأول – منشأة المعارف- الإسكندرية – 1977م.
[87] وسيم السيسي – مصر علّمت العالم – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة - 2015م.
[88] ياروسلاف تشرني – الديانة المصرية القديمة – ترجمة / أحمد قدري – مراجعة محمود طاهر طه – دار الشروق – 1996م.
[89] يان أسمان – ماعت مصر الفرعونية وفكرة العدالة الاجتماعية – ترجمة / زكية طبوزادة وعلية شريف – دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع – القاهرة - 1996م.

المراجع الأجنبية:

[90] Barbara Allman-Breaking the Glass Ceiling: The Most Influential Women -The Rosen Publishing Group – New York -2018
[91] Hess R.S-Hurrians and Other Inhabitans of Late Bronze Age Palestine – levant 29 -1997
[92] J.pirenne- la loi et les decert royaux en Egypte- Rida –Iv-Paris-1957
[93] LiseManniche-Sexual Life in Ancient Egypt- Routledge- Columbia University- New York, N.Y- 1987
[94] *Paturet,Georges* - De *la condition* juridique de la femme dans l'ancienne Égypte - Ernest Leroux – Paris - 1886
[95] T.Bryce – Letters of The Great Kings of the Ancient Near East- The Royal Correspondences of The Late Bronze Age -Routledge Taylor and Francis group- London-**2003**

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.